

# الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية (الواقع والتحديات)



اعداد :  
مركز البحوث والمعلومات

مايو 2022 م

## المُلخَص التَّنفيذِي



### مقدمة:

- عرّف تقرير الاقتصاد الرقمي في المملكة (الواقع والتحديات) الاقتصاد الرقمي على أنه الاقتصاد القائم على الانترنت والذي يتعامل مع المعلومات الرقمية، من خلال التعامل مع عملاء وشركات وحكومة رقمية، من أجل تحقيق العديد من الأهداف التنموية؛ ويعمل على تحقيق الشفافية الفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية التجارية والمالية في الدولة، من أجل تعزيز الأمن الاقتصادي الوطني بصفة عامة.
- تضمن التقرير عرض مكونات الاقتصاد الرقمي وهي الأعمال الالكترونية في إدارة وتقنية المعلومات، والتجارة الالكترونية في البيع والشراء بين أطراف النشاط الاقتصادي.
- كما أشار التقرير إلى أن الاقتصاد الرقمي يتكون من المعرفة في الأعمال التجارية والمالية بشكل فوري، بالإضافة إلى الاهتمام بالنواحي الاجتماعية لتحسين مستوى الجودة.
- أظهر التقرير أن المبادئ الأساسية للاقتصاد الرقمي هو تعزيز البنية التحتية، والأنشطة القانونية، والابتكار، ورقمنة الأعمال، وتحديث نظم التعليم، بالإضافة إلى الرعاية الصحية، وإنشاء وتفعيل منصات الكترونية.
- أشار التقرير إلى سعي المملكة العربية السعودية للتحويل الرقمي؛ حيث قامت بوضع خطط استراتيجية لتحقيق أهداف الاقتصاد الرقمي، وإنشاء هيئة حكومية رقمية في حل قضايا التنمية وفقاً لرؤية المملكة 2030، واختصاصتها في إقرار السياسات، والخطط والبرامج، واقتراح مشروعات ذات علاقة، والمشاركة في إعداد الاستراتيجيات الحكومية الرقمية والاشراف عليها والتنسيق مع الجهات المختصة، وإصدار مؤشرات وتقارير، وحوكمة الأعمال الرقمية، وتقديم كل الدعم اللازم لخدمات الحكومة الرقمية، بالإضافة إلى كونها (مرصد للخدمات الحكومية).
- أشار التقرير إلى اسهام الاقتصاد الرقمي في اجمالي الناتج المحلي العالمي نحو 15.5% من اجمالي الناتج العالمي، وبلغ اسهام قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية في الناتج المحلي نحو 146.9 مليار ريال سعودي عام 2021، مع إمكانية وصوله إلى 200 مليار ريال عام 2022، حيث ساهم هذا القطاع في الربع الأول من عام 2021 بنسبة 5.48% من اجمالي الناتج المحلي وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء.
- أشار التقرير إلى مكانة المملكة العالمية، حيث حصلت المملكة على المركز (14) عالمياً في مؤشر التحول الرقمي للشركات ضمن الكتاب الاحصائي للتنافسية العالمية، وفقاً للتقرير النصف سنوي للتحول الرقمي الوطني.
- تضمن التقرير أهم الفرص الاستثمارية التي يوفرها الاقتصاد الرقمي، حيث جاء أهمها في مجالات التجارة الالكترونية، والسياحة، والمدن الذكية، والتعليم، ورأس المال البشري والابتكار.



## المنهجية:

- تم استخدام المنهج الوصفي بغرض جمع المعلومات للإطار النظري من مواقع الاقتصاد الرقمي المحلية والعالمية، بالإضافة إلى بيانات برامج الاقتصاد الرقمي في المملكة، والتقارير الدولية والمحلية، والمنصات الحكومية للاقتصاد الرقمي، وبيانات الهيئات والوزارات المحلية ذات الصلة.
- تم جمع بيانات لبعض المحاور التي تطلب رؤية القطاع الخاص في التعامل مع الاقتصاد الرقمي من خلال تصميم استبيان إلكتروني معد للوصول إلى تحقيق أهداف التقرير، وتم توزيع الاستبانة على عينة ممثلة لمنشآت القطاع الخاص بمدينة الرياض وبلغ عدد المنشآت في المسح الميداني للتقرير 385 منشأة متنوعة الأنشطة، وقد وجاءت أهم النتائج الميدانية كالتالي:
  - أشار التقرير من خلال المسح الميداني لعينة ممثلة لمنشآت القطاع الخاص بالرياض أن نسبة التعاملات الإلكترونية بالقطاع الخاص تمثل نحو 75.9% من إجمالي التعاملات وقت إجراء المسح الميداني في بداية عام 2022 من حيث الاتصالات والمدفوعات الإلكترونية للمنتجات والخدمات. واتفقت هذه النسبة تقريبا مع نسبة التعاملات الإلكترونية كما جاء بمؤشر الاقتصاد الرقمي في تقرير المملكة نحو 68% عام 2019.
  - أشار التقرير إلى توفر التسهيلات الحكومية لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وفقا لرأي العينة في مجال القطاع الخاص بنسبة 85.7% من إجمالي رأي العينة الكلية.
  - أشار التقرير إلى الآفاق المستقبلية للاقتصاد الرقمي من حيث موافقة العينة بنسبة 88.6% على تبني وتنفيذ المملكة لأحدث الأنظمة لتكنولوجيا المعلومات، مما يشير إلى نمو الاقتصاد الرقمي بالمملكة لمواكبة التغيرات.
  - أظهر التقرير وفقا لأراء العينة حول التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في المملكة، أن نسبة 53.4% من العينة وافقوا على وجود بعض التحديات في مجال الاقتصاد الرقمي مثل بعض البنية التحتية لم تكتمل بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التحول الرقمي؛ مما أدى إلى ضعف الفرص أمام الشركات الصغيرة في التحول الرقمي، وعدم الشعور بالأمان حول خصوصية البيانات.
  - أظهر التقرير أن أهم الحلول المقدمة من وجهة نظر العينة لمواجهة العقبات هي التدريب والتعليم للمجتمع حول مفهوم الاقتصاد الرقمي، وتسهيل المعاملات الحكومية أمام المنشآت المتوسطة والصغيرة، وسن قوانين وتشريعات لحماية البيانات والتعاملات، بالإضافة إلى تبسيط البرامج المخصصة للاقتصاد الرقمي.
  - رأت عينة المسح الميداني أن الآثار المتوقعة لدعم الاقتصاد الرقمي هي الازدهار الاقتصادي للمملكة، وخلق جيل متعمق في الاقتصاد الرقمي، وارتباط المملكة بالاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية، وتعزيز ثقة المستثمر.
  - تضمن التقرير إلى أن من نقاط القوة في الاقتصاد الرقمي حوكمة الاقتصاد، وتحقيق التنمية وزيادة الاستثمار، كما أشار إلى الفرص المتاحة في تطبيق الاقتصاد الرقمي وهي تمكين الشباب والمرأة من العمل، وإمكانية التغلب على نقاط الضعف والتهديدات التي تقابل المملكة من تطبيق نظام الاقتصاد الرقمي.



## أهم توصيات التقرير:

- 1 - تقديم تدريب ومناهج تعليم في مجال الاقتصاد الرقمي بشكل واسع وشامل لتهيئة بنية تحتية عميقة للاقتصاد الرقمي في المملكة.
- 2 - توفير تطبيقات أكثر أماناً لحماية بيانات العملاء.
- 3 - الاهتمام بالتعليم التقني في مجال الشبكات والأمن السيبراني.
- 4 - إنشاء صناعات إلكترونية داخل المملكة لتواكب التكنولوجيا العالمية وتقلل تكاليف الاستيراد وتخلق فرص عمل.
- 5 - إنشاء بنوك خاصة لتمويل التحول الرقمي بكوادر فنية متخصصة في تقنية الاقتصاد الرقمي.
- 6 - وضع خطط وبدائل في حالة الازمات الاقتصادية العالمية من خلال الاقتصاد الرقمي.
- 7 - رسم خريطة استثمارية يشارك بها القطاع الخاص في مجال التقنية والاقتصاد الرقمي، لتوجيه رواد الأعمال نحو الفرص الاستثمارية المتاحة والمشاركة مع الحكومة لتقديم الخدمات الحكومية
- 8 - تعزيز المهارات الرقمية للعاملين في مجال التعليم.
- 9 - إطلاق برامج تدريبية للبالغين لتعزيز الإدماج الرقمي.
- 10 - تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البرمجيات والتحول الرقمي.
- 11 - مراجعة اللوائح والتشريعات المنظمة للاقتصاد الرقمي في المملكة، بما يتواءم مع التطورات التقنية ويدعم قطاع الأعمال نحو التحول الرقمي.



## مقدمة:

يعد الاقتصاد الرقمي تعبيراً عن الاقتصاد القائم على الانترنت وهو عبارة عن الاقتصاد الذي يتعامل مع المعلومات الرقمية، من خلال التعامل مع عملاء رقميين وشركات رقمية، والتكنولوجيا والمنتجات الرقمية. وبناء مجتمع المعلومات عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق العديد من الأهداف التنموية<sup>(1)</sup>. كما يمكن تعريفه على أنه التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية الفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة، ويُمكن في هذا السياق الإشارة إلى التعريف المقترح من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بكونه يمثل «جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية بما في ذلك التقنيات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية، والبيانات أو تلك التي يساعد استخدام مدخلات رقمية على دعمها وتعزيزها بشكل كبير، بما يشمل جميع المنتجين والمستهلكين، بما في ذلك الحكومة»<sup>(2)</sup>.

وبوجه عام يهدف الاقتصاد الرقمي إلى تعزيز الأمن الوطني، حيث أن الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية أصبح يمثل جزءاً لا يمكن أن تكتمل بدونه سياسات واستراتيجيات الأمن الوطني، وبالتالي تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز الاقتصاد الوطني، بالتحول إلى الرقمنة الاقتصادية، وتتبع لتحقيق ذلك نهج سياسة الاقتصاد الرقمي، وتبني التقنيات في جميع المجالات.

وقد تركزت جهود المملكة العربية السعودية خلال رئاستها لمجموعة العشرين 2020م إلى تذييل العقبات، ومعالجة تحديات توسعة قاعدة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الرقمي، وتتسابق المملكة مع بقية دول العالم من أجل الوصول إلى أقصى دعم لتنمية الاقتصاد الوطني وإيجاد مزايا تنافسية للمملكة؛ وتحقيق نمو اقتصادي متنوع ومستدام وزيادة عالمية في القطاعات الواعدة، بالإضافة لإبراز توجهات المملكة دولياً في الملفات ذات العلاقة بالاقتصاد الرقمي. مما يبرر أهمية إجراء دراسة حول الاقتصاد الرقمي بالمملكة العربية السعودية، ودوره في الاقتصاد القومي في المملكة وأساليب تنميته، وذلك من واقع آراء المسؤولين ذوو العلاقة وآراء ممثلي القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المملكة، وذلك بهدف وضع تصور واضح لتنمية الاقتصاد الرقمي واستراتيجيات التحول الرقمي في المملكة لمواكبة التطور الاقتصادي بالعالم.

(1) تقرير الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية (2017). منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا.

OECD, (2020). "A Roadmap Toward A Common Framework for Measuring The Digital Economy", Report for the G20 Digital (2) Economy Task Force Saudi Arabia, 2020



## هدف التقرير:

يهدف هذا التقرير للبحث في الوضع الراهن للاقتصاد الرقمي وعلاقته بالتنمية وفقاً لرؤية 2030، وتحديد الفرص والتحسينات التي سيوفرها الاقتصاد الرقمي للقطاع العام والخاص، والتحديات التي تواجهه وتعيق بناء بيئة استثمارية داعمة.

بالإضافة إلى معرفة التسهيلات التي تقدمها الدولة لتعزيز التحول الرقمي، وتحديد مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج الاقتصادي بالمملكة، فضلاً عن إبراز مكانة المملكة في الاقتصاد الرقمي، والآفاق المستقبلية للاقتصاد الرقمي في المملكة من خلال المحاور التالية:

### أولاً: مدخل عام للاقتصاد الرقمي.

"يرتكز الاقتصاد الرقمي في تطبيقه على أبعاد متعددة لعل من أبرزها الانتشار الواسع والسريع للشبكة العنكبوتية والتي تتيح للناس والأعمال على حدٍ سواء استكشاف العالم وإجراء عمليات تجارية معقدة ومتعددة في الوقت نفسه، حيث يمكن للناس شراء ما يريدون من أي مكانٍ بالعالم دون الحاجة إلى الذهاب إلى محلات التسوق مباشرة.

الاقتصاد الرقمي الجديد هو اقتصاد مبني على نظام يحركه وينظمه المعرفة وانتشار المعلومة والسيطرة عليها، حيث تتنافس الشركات على استقطاب المواهب البشرية ورأس المال البشري المؤهل والذي بدوره يعطي الموظفين فرصة أكبر نحو التغيير".<sup>(3)</sup>

### - مكونات الاقتصاد الرقمي<sup>(4)</sup>:

الاقتصاد الرقمي يتكون من مكونين أساسيين، ومنهما تتفرع المكونات الفرعية للاقتصاد الرقمي كالتالي:

**1 - الأعمال الإلكترونية:** هي التحول في الأداء من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني، باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات واستخدام الأجهزة الإلكترونية وعلى رأسها الكمبيوتر، والإدارة الإلكترونية تتمثل في إدارة تقنية المعلومات الداخلية للأنشطة الإدارية داخل المنشأة وتنفيذ وإدارة الخدمات الخارجية للمنشأة

وتهتم تلك الأعمال باستخدام أنظمة الأرشفة الإلكترونية للبيانات والوثائق وحفظها على أجهزة الكمبيوتر. أما الجزء الآخر تتمثل في الأعمال الإلكترونية التي يتم تقديمها وتنفيذها إلكترونياً وعلى مدار الساعة مثل خدمة أبشر وغيرها.

**2 - التجارة الإلكترونية :** هي تنفيذ النشاط الاقتصادي من بيع وشراء وتبادل للسلع والخدمات والمعلومات ما بين أطراف النشاط الاقتصادي عبر المجال الإلكتروني، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية بإيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط، وله عدة مكونات من أهمها الشراء والبيع الإلكتروني، وهو تنفيذ النشاط المسؤول عن شراء أو بيع وتوفير السلع والخدمات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية. و

(3) ↑ John Wargin & Dirk Dobiéy (2001) E-business and change – Managing the change in the digital economy, Journal of Change Management, 2:1, 72-82, DOI: 10.1080/714042483.

(4) عدنان مصطفى البار ، (2019). الاقتصاد الرقمي ونظم المعلومات. جامعة الملك عبدالعزيز .

التسويق والإعلان الإلكتروني الذي يلعب دوراً مهماً في تلك العمليات ، و كذلك تتم عمليات التجارة الإلكترونية من خلال وساطة تجارية وبنوك إلكترونية. و يبرز دور المحاسبة والرقابة الإلكترونية في عمليات التجارة بهدف زيادة فعالية الرقابة وتعزيز مبدأ الإفصاح.

## - أهمية الاقتصاد الرقمي (5):

### 1 - الأهمية الاجتماعية:

ظهرت أهمية الاقتصاد الرقمي في القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمكين الرقمي للأفراد في المجالات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية بمعنى التحرك نحو مجتمع رقمي، وتحسين مستوى "الجودة" في استخدام هذه التقنيات، فضلاً عن تحديد الظروف التي تسهل أو تعيق التمكين الرقمي ، وتؤدي دوراً أكثر أهمية في تحديد آليات النقل من حيث الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها والتمكين الرقمي إضافة إلى متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية (أي إنتاجية العمل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونمو العمالة ومعدل العمالة). و يدعم دليل الاقتصاد القياسي فرضيات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والتمكين الرقمي في الغالب له تأثيرات اقتصادية كبيرة ، على التوظيف، و أن تنفيذ الرقمنة قد يؤدي إلى نمو الإنتاجية وعدد العمالة، وأن السياسات الشاملة قد تساهم في سد الفجوة بين الفئات السكانية الأكثر تفضيلاً والأكثر حرماناً ، وبالتالي المساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية .

### 2 - الأهمية الاقتصادية والمعرفية:

تظهر الأهمية الاقتصادية للرقمنة في تحسين المراكز التنافسية للمملكة؛ حيث يعتمد الاقتصاد الرقمي على تحويل أنماط الأداء الاقتصادية التقليدية في الأعمال والتجارة والأموال إلى أنماط فورية، وتحقيق نمو سريع في هذه المجالات، حيث استخدم الانترنت وتكنولوجيا المعلومات في تحويل أنماط الأداء الخاصة بها، ما أدى إلى تحسين الأداء الاقتصادي للأعمال والتجارة.

وتتمثل أيضاً الأهمية الاقتصادية في زيادة النمو الاقتصادي للدولة، وبالتالي يساهم في منافسة الاقتصاد بالمملكة للاقتصاد العالمي، وبالتالي يفتح آفاق واسعة للتجارة العالمية، وفتح أسواق عالمية جديدة ، وبالتالي يزيد من الإيرادات ويزداد اقتصاد الدولة بشكل كبير، ما يساهم في رفع مستوى المعيشة للأفراد.

كما يوفر الاقتصاد الرقمي سهولة الحصول على المعلومات والمعرفة، بسبب اعتماده على تكنولوجيا المعلومات واستخدام الانترنت، لذا يمكن الحصول على أي معلومة في أي وقت وبشكل سريع، وبالتالي يساهم في اتخاذ القرارات اللازمة بسرعة، دون الحاجة لاهدار وقت طويل لدراسة المعلومات والبحث عن البيانات المطلوبة لاتخاذ القرار.

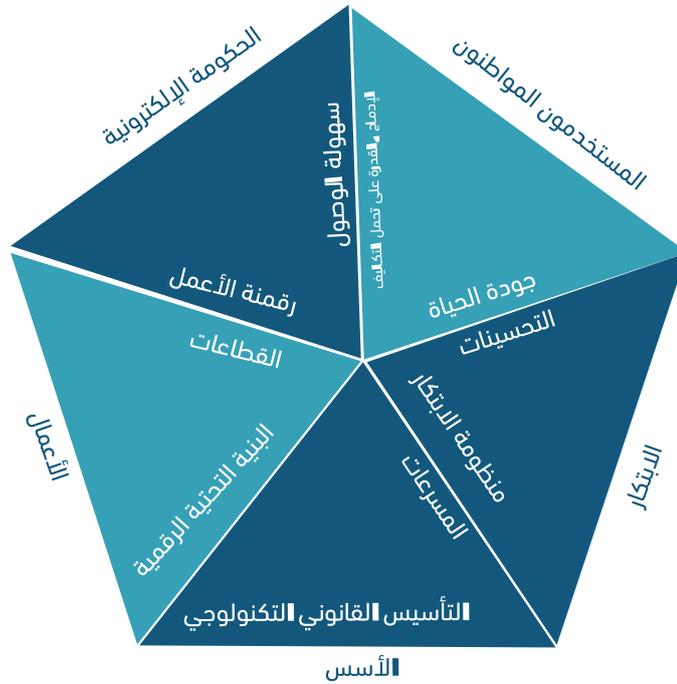
(5) مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، كوفيد 19 وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي (2020). مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. القاهرة .

## ثانياً: المبادئ الأساسية التي تركز عليها سياسة الاقتصاد الرقمي.

تتألف سياسة الاقتصاد الرقمي في العالم من سبعة مبادئ، أولها تحقيق بنية رقمية ذكية ومتصلة تمكن من توسيع مشاركة الجميع في الاقتصاد الرقمي وتعظيم دور البيانات والمنصات الرقمية الحكومية، وثانيها دعم تطبيقات التقنيات الناشئة من خلال توظيف التقنيات الناشئة لخدمة الإنسان وزيادة الإنتاجية مع الاهتمام بالمحتوى المحلي. المبدأ الثالث يتمثل في الاستعداد لوظائف المستقبل، عبر تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وخلق وظائف المستقبل وتطوير أساليب العمل، فيما يتمثل المبدأ الرابع في دعم وتشجيع الابتكار وتسخير الطول المبتكرة لخدمة المجتمع ودعم البحث العلمي وزيادة الأعمال.

ويتمثل المبدأ الخامس في نشر الثقافة الرقمية وتحسين جودة الحياة باستخدام التقنية ونشر الثقافة الرقمية، فيما يتمثل المبدأ السادس في تأمين بيئة رقمية آمنة وموثوقة عبر تطوير الأنظمة واللوائح وتعزيز الأمن السيبراني. أما المبدأ السابع والأخير فيتمثل في خلق بيئة استثمارية تنافسية جاذبة، عبر تعزيز نمو الأسواق الواعدة وتمكين تطبيقات التجارة الإلكترونية.

وأعلنت جامعة الدول العربية في عام 2018م بالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن إطلاق "المبادئ الأساسية للاقتصاد الرقمي" لتكون دليلاً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في العصر الرقمي، وذلك باعتبارها عوامل ذات تأثير على بناء اقتصاد رقمي مستدام في المنطقة. وتهدف هذه المبادئ إلى بناء اقتصاد رقمي نابض وتم موافقة مجلس الوزراء على إطلاق سياسة الاقتصاد الرقمي بتاريخ 2 / 1 / 1442 هـ ، وعلى انشاء هيئة الحكومة الرقمية بقرار رقم (418) بتاريخ 25/7/1442 هـ ، و تتمثل أبرز المبادئ الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي في إطار خماسي الأبعاد لعملية التحول الرقمي المنشود كما بالشكل التالي، تتضمن أهم مستويات النضج الاقتصادي للرقمنة والقدرة التنافسية التي تتمتع بها كالتالي :



### الشكل (1) الأبعاد الخمسة لإطار التحول الرقمي

نقلا عن تقرير الجامعة العربية عن الاقتصاد الرقمي السعودي

## وتسهم تلك الابداع في:

- 1 - تعزيز البنية التحتية الرقمية اللازمة لتسريع تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي.
  - 2 - النظم القانونية الموجودة في الدولة لخدمة التحول الرقمي، بالإضافة إلى تحديث القوانين القديمة بحيث تصبح ذات صلة بالعالم الرقمي.
  - 3 - الابتكار يعزز من فرص الإبداع ويسرّع من التحول الرقمي ويساهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي.
  - 4 - رقمنة للأعمال بحيث تكون أكثر ديناميكية وتطوراً.
  - 5 - تحديث أنظمة التعليم وتحسين معايير الرعاية الصحية
  - 6 - تمكين منصات التجارة الإلكترونية.
  - 7 - ايجاد وظائف ذات قيمة ونتاجية عالية وتوفير بيئة امنة لدعم نمو فرص العمل.
- وبشكل عام يُفترض أن تُسهم التكنولوجيا الرقمية بقدرٍ كبيرٍ في وضع الركائز الأساسية لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في استراتيجية الاقتصاد الرقمي كما هو مبين في الشكل (1).



## الأسس التي تركز عليها سياسة الاقتصاد الرقمي بالمملكة.

### البنية التحتية الرقمية:

تتمتع المملكة ببنية تحتية رقمية قوية ساهمت في تسريع عملية التحول الرقمي فيها. وعملت هذه البنية على تمكين المملكة لمواجهة الأزمات المُعطلة لكافة الخدمات في القطاعين العام والخاص، كما ساهمت في استمرارية الأعمال والعمليات التعليمية وكافة متطلبات الحياة اليومية للمواطن والمقيم في ظل جائحة كورونا (كوفيد- 19). وقد صُنفت المملكة ضمن أفضل 10 دول متقدمة في العالم لما تمتلكه من متانة في البنية التحتية الرقمية.

### الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي<sup>(6)</sup>

عملت المملكة على وضع استراتيجية خمسية ضمن ثلاث خطط عمل كالتالي :

### جدول (1) الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية<sup>(7)</sup>

الخطط	اهداف الخطة
خطة العمل الأولى: 2006-2010	سعت المملكة العربية السعودية إلى أن يتمكن الجميع بنهاية عام 2010م، من أي مكان وفي أي وقت، من الحصول على الخدمات الحكومية بمستوى متميز وبطريقة متكاملة وسهلة من خلال الكثير من الوسائل الإلكترونية الآمنة.
خطة العمل الثانية: 2012-2016	سعت إلى تمكين الجميع من استخدام خدمات حكومية فعالة بطريقة آمنة ومتكاملة وسهلة من خلال قنوات إلكترونية متعددة.
خطة العمل الثالثة: 2020-2024	هي خطة العمل الحالية والتي تسعى للوصول إلى مفهوم "الحكومة الذكية". هيئة الحكومة الرقمية.

(6) المنصة الوطنية الموحدة

(7) التقرير النصف سنوي للتحول الرقمي (2020). المنصة الوطنية الموحدة، وحدة التحول الرقمي، وزارة الاتصالات السعودية.

## ثالثاً: دور هيئة الحكومة الرقمية في حل قضايا التنمية وفقاً لرؤية المملكة 2030م.

صدرت موافقة مجلس الوزراء على إنشاء هيئة الحكومة الرقمية، وفقاً لقرار المجلس رقم (418) وتاريخ 25 / 7 / 1442هـ. وتضمن القرار أن "تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء"، وأنها "الجهة المختصة بكل ما يتعلق بالحكومة الرقمية، وتعد المرجع الوطني في شؤونها. وتهدف إلى تنظيم أعمال الحكومة الرقمية في الجهات الحكومية، من أجل الوصول إلى حكومة رقمية استباقية ومبادرة وقادرة على تقديم خدمات رقمية ذات كفاءة عالية، وتحقيق التكامل في مجال الحكومة الرقمية بين كافة الجهات الحكومية".

**اختصاصات هيئة الحكومة الرقمية، دون إخلال باختصاصات الجهات ذات العلاقة، تتولى الهيئة الاختصاصات والمهام الآتية:**

- إقرار السياسات المتعلقة بنشاط الهيئة، والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، والرفع بما يستلزم لاستكمال إجراءات في شأنه.
- اقتراح مشروعات الأنظمة ذات العلاقة باختصاص الهيئة، واقتراح تعديل المعمول به منها، ورفعها لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.
- المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية - بالتنسيق مع الجهات المعنية - تمهيداً للرفع بها وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة، والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادها ووضع خططها التنفيذية ومتابعة الإلتزام بها.
- التنسيق مع الجهات المختصة للعمل على تنظيم أعمال الحكومة الرقمية، والمنصات والمواقع والخدمات الحكومية الرقمية، والشبكات الحكومية، والبوابة الوطنية الموحدة، ويشمل ذلك وضع الخطط والبرامج والمؤشرات والمقاييس ذات العلاقة بأعمال الحكومة الرقمية والخدمات الحكومية الرقمية المشتركة، وخدمات الثقة الرقمية في الجهات الحكومية، ومنصة السوق الرقمي الحكومي، وتنظيم عمليات التشغيل والإدارة والمشاريع المتعلقة بها، وتعميمها على الجهات ذات العلاقة، ومتابعة الإلتزام بها.
- إصدار القياسات والمؤشرات والأدوات والتقارير؛ لقياس أداء الجهات الحكومية وقدراتها في مجال الحكومة الرقمية، ورضا المستفيد عنها.
- متابعة إلتزام الجهات الحكومية بالقرارات والأوامر الصادرة في شأن التعاملات الحكومية الرقمية، وفق الأطر والمعايير التي تضعها الهيئة.
- حوكمة أعمال السحابة الحكومية والسحابات ذات العلاقة بقطاع الحكومة الرقمية.
- ترشيد تكاليف الخدمات الحكومية الرقمية، بما يكفل تحقيق مستوى أفضل للخدمة، ووضع الضوابط اللازمة لذلك بالاشتراك مع الجهات المختصة.
- وضع المعايير الفنية لنماذج التحول الرقمي في القطاعات الحكومية ومتابعة الإلتزام بها، بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- تقديم المساندة للجهات الحكومية فيما يتعلق بخدمات الحكومة الرقمية، لتبني وتمكين التقنيات الحديثة.

- المساهمة في بناء القدرات الوطنية المتخصصة في الحكومة الرقمية، والمشاركة في إعداد البرامج التعليمية والتدريبية المتعلقة بالحكومة الرقمية.
- إجراء الدراسات والبحوث في مجال الحكومة الرقمية وتشجيع الاستثمار فيها.
- المساهمة في وضع المواصفات القياسية الخاصة بمنتجات الحكومة الرقمية، والإشراف على تطبيقها بالاشتراك مع الجهات المختصة.
- تقديم الاستشارات والخدمات فيما يتعلق بالحكومة الرقمية للجهات الحكومية والقطاع الخاص.

### - خدمات هيئة الحكومة الرقمية المقدمة للجهات الحكومية :

تسعى المملكة إلى تمكين الجهات الحكومية رقميًا من خلال عدد من البرامج المُقدّمة من هيئة الحكومة الرقمية بهدف تقديم خدمات مُيسّرة للمواطنين.

#### 1 - تقديم قناة التكامل الحكومية: (8)

تهدف القناة إلى تفعيل تبادل البيانات الحكومية المشتركة بين الجهات المصرّح لها في استخدام البيانات، لتتصل جميعها سويًا، وتقدّم خدمات حكومية إلكترونية بطريقة مُيسّرة، ودقيقة، وسريعة، وآمنة.

#### 2 - المركز الوطني للتصديق الرقمي: (9)

يعمل المركز على إتمام عدد من الخدمات التوثيقية الرقمية لمختلف المتعاملين (حكومة، مواطنين، أعمال) في إجراء مختلف العمليات الإلكترونية بسرعة وموثوقية وسلامة تامة بتقديمه لعدد من الخدمات:

المصدر: هيئة الحكومة الرقمية، وفقاً لقرار المجلس رقم (418) وتاريخ 25/7/1442هـ.

#### 3 - الكفاءة والابتكار: (10)

أقرت الهيئة الحكومية الرقمية قرار رقم (418) بتاريخ 25/7/1442هـ بإنشاء مركز متخصص للاستفادة من الأدوات والأساليب والتقنيات المتطورة التي تمكن من رفع سقف الابتكار في مجالات الحكومة الرقمية لتحسين تجربة المستخدم النهائي بتطلعات عالمية. ويحوي المركز ثلاثة أقسام:

- مركز الكفاءات الرقمية: يهدف إلى تنمية القدرات الرقمية لدعم برامج التحول الرقمي.
- مركز الاستشارات الرقمية: يهدف إلى دعم جهود التحول الرقمي على نطاق الجهات الحكومية.
- مركز الابتكار الرقمي: يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في آليات عمل الجهات الحكومية.

### - مرصد الخدمات الحكومية

نظام يقيس مدى نضج الخدمات الرقمية؛ لرفع مستواها حتى تصل إلى النضج الكامل، وتتحوّل من خدمة تقليدية إلى رقمية بنسبة 100%. كما يعمل النظام على توحيد الخدمات لدى الجهات التي لديها أعمال مشتركة.

(8) منصة يسر

(9) المركز الوطني للتصديق الرقمي

(10) التقرير النصف سنوي للتحول الرقمي (2020). المنصة الوطنية الموحدة، ص 100

## 1 - قياس التحول الرقمي الحكومي<sup>(11)</sup>

انطلقت "مبادرة قياس" من أجل المساهمة في تطوير الحكومة الرقمية من خلال متابعتها بشكل دوري وفق منهجية واضحة ومؤشرات قياس عالمية.

## 2 - بوابة قيادات تقنية المعلومات<sup>(12)</sup>

بوابة تفاعلية موجهة للقيادات التقنية في الجهات الحكومية لتمكينهم من الحصول على الخدمات والتطبيقات الوطنية المشتركة لدعم وتمكين التحول الرقمي الحكومي في المملكة. كما تتيح لمدراء تقنية المعلومات من الاستفادة الفاعلة من الخدمات وتحديثها بشكل مباشر.

## - خدمات هيئة الحكومة الرقمية المقدمة للمواطن

### 1 - المنصة الوطنية الموحدة<sup>(13)</sup> GOV.SA

هي رحلة طموحة لبناء منظومة متكاملة تقدم كافة الخدمات الحكومية بجودة وكفاءة عالية، عبر تجربة موحدة من خلال قنوات متعددة. نقدم خدماتنا لك سواء كنت مواطناً أو مقيماً أو صاحب عمل تجاري أو زائراً للمملكة العربية السعودية بطريقة مخصصة واستباقية تلائم طموحاتك وتطلعاتك.

### 2 - مركز تفاعل المواطنين (آمر)<sup>(14)</sup>

تتعدد الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل الجهات الحكومية، والتي يستخدمها آلاف المواطنين يوميًا؛ لذلك أطلق مركز تفاعل المواطنين (آمر) من أجل الردّ على جميع الاستفسارات المتعلقة بالخدمات الإلكترونية من خلال عدد من قنوات التواصل:

- الرقم المجاني
- الرسائل النصية
- المحادثة الفورية
- البريد الإلكتروني
- الفاكس

• قنوات التواصل الاجتماعي

كما يوفر المركز خدمات الترجمة المرئية بلغة الإشارة لفئة الصم، مع وجود خصوصية نسائية بوجود مترجمات.

### 3 - إنشاء وحدة التحول الرقمي:<sup>(15)</sup>

وحدة التحول الرقمي هي إحدى البرامج الأساسية المحققة لرؤية المملكة 2030م والتي تعمل على تسريع التحول الرقمي في المملكة من خلال التوجيه الاستراتيجي وتقديم الخبرة والإشراف عبر التعاون المشترك مع الجهات الحكومية والخاصة؛ من أجل رفع مؤشر المملكة عالمياً كأعلى الدول المتطورة

(11) منصة يسر

(12) البوابة الموحدة للخدمات

(13) المنصة الوطنية الموحدة

(14) مركز أمر

(15) التقرير النصف سنوي للتحول الرقمي (2020)، المنصة الوطنية الموحدة، ص115.

رقمية، من خلال تنمية اقتصادية مستدامة تعتمد على تعزيز قيم ومفاهيم الابتكار والاستثمار في المواهب الشابة.

#### 4 - الإطار القانوني: (16)

إن التحول الرقمي في المملكة مدعّم بالأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة بهدف تنظيم أبرز الجوانب فيه مثل الهوية الرقمية والتوقيع الرقمي وتبادل البيانات والتشغيل البياني وحماية البيانات، وأمن المعلومات والبيانات المفتوحة وحرية المعلومات والشفافية في الإنفاق الحكومي وتنبي التقنيات الحديثة (كالذكاء الاصطناعي وسلاسل الإمداد وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة).

#### 5 - تنظيم البيانات وسياساتها: (17)

- سياسات حوكمة البيانات الوطنية
- الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي
- حرية المعلومات
- التشريعات المؤقتة حرية المعلومات.

#### 6 - الخصوصية وحماية البيانات (18)

- تشريعات حماية البيانات الشخصية.
- أمن المعلومات
- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.
- الهوية الرقمية.
- التوقيع الرقمي
- نظام التعاملات الإلكترونية.

#### 7 - المشتريات الإلكترونية (19)

- نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

(16) <https://sdaia.gov.sa/ndmo/Files/PoliciesAr.pdf> ( National Data Management Office Data Management and Personal Data Protection Standards) 2021). Version 1.5 January 2021.

(17) تقرير التحول الرقمي للمملكة لنصف سنوي (2020). وحدة التحول الرقمي ، ص 109.

(18) <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/24c563f9-7292-49c8-b0fb-aa9800b999f1/1> المشتريات و المنافسات (الحكومية) 2019).

(19) <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1> .Basic Law of Governance,1992.

## 8 - إعلان النفقات الحكومية<sup>(20)</sup>

- النظام الأساسي للحكم.
- الميزانية العامة للدولة.
- نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

## 9 - تبادل البيانات والتشغيل البيئي<sup>(21)</sup>

- الدليل الوطني للتشغيل البيئي.
- معيار قابلية التشغيل البيئي للصحة الإلكترونية.

## 10 - البيانات الحكومية المفتوحة<sup>(22)</sup>

- التشريعات المؤقتة للبيانات المفتوحة.

## 11 - التقنيات المستجدة<sup>(23)</sup>

- الإطار التنظيمي لإنترنت الأشياء.
- الإستراتيجية الوطنية للطيف الترددي 2025م.
- خطة الاستخدام التجاري والمبتكر للطيف الترددي (2021-2023م).
- سياسة الحوسبة السحابية.

(20) <https://eservices.dga.gov.sa/ar/Documents/National%20Interoperability%20Standard%201.7%20-%202017September2019.pdf>, National Interoperability Standard Version 1.7(2019).

(21). (2020) مكتب ادارة البيانات الوطنية

(22)، الإطار التنظيمي لإنترنت الأشياء، (2020) ، وزارة الاتصالات السعودية.

(23) التقرير النصف السنوي التحول الرقمي بالمملكة، (2020) ، وحدة التحول الرقمي، وزارة الاتصالات السعودية.

## رابعاً : اسهام الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي العالمي وترتيب المملكة بالدول العربية:

برزت الأهمية النسبية للاقتصاد الرقمي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في العديد من البلدان مؤخراً. فرغم الصعوبات التي تعترى قياس الاقتصاد الرقمي عالمياً، إلا أن التقديرات تشير إلى أنه يسهم بنحو (15.5%) في المائة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي<sup>(24)</sup>، كما نمت الصادرات العالمية من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات الاخرى التي تم تقديمها رقمياً خلال العقد الماضي بشكل أسرع بكثير مقارنة بإجمالي صادرات الخدمات التقليدية، مما يعكس تزايد رقمنة الاقتصاد العالمي. وقد أظهرت المملكة العربية السعودية التزاماً كامل لتطوير الاقتصاد الرقمي؛ حيث كان أحد الأهداف الرئيسية للمملكة إطلاق إمكانات القطاعات غير النفطية والمساعدة في نمو وتنويع الاقتصاد السعودي ، وبلغ اسهام قطاع الاتصالات والنقل والتخزين في الناتج المحلي بالمملكة عام 2020 نحو 146.910 مليار ريال سعودي ومع زيادة إمكانات الاتصالات والتطور الرقمي يعطي هذا الشركات السعودية فرصة لزيادة الإيرادات لتصل الى 200 مليار ريال سعودي.<sup>(25)</sup> وتعد هذه فرصة لتعزيز مكانة المملكة كرائد اقتصادي إقليمي وعالمي ينبغي عدم تركها.

عامه، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة العاشرة لمجموعة العشرين وفقاً لمستوى توزيع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي - حيث بلغ 19.586.4 دولاراً أمريكياً .

عادة ما يتم الاحتساب استناداً على اسهام قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الاجمالي وجاء في احصاءات الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية في عام 2021م بالربع الاول أن هذا القطاع يسهم بنسبة (5.48%) من الناتج المحلي الاجمالي.<sup>(26)</sup>

أعلن البنك المركزي السعودي (ساما) عن استخدام تقنية سلسلة الكتل لايداع جزء من حزمة السيولة بقيمة 49 مليار ريال في القطاع المصرفي عام 2020م . كما أكد تقرير التحول الرقمي أن وزارة الاتصالات تستهدف رفع النسبة خلال الأعوام المقبلة إلى أكثر من 19%، من اسهام قطاع الاتصالات في الناتج المحلي مقارنة بنسبة 5.48% خلال عام 2021م، وبلغت مساهمة التحول الرقمي في توفير ما يعادل 18.8 مليار ريال عبر المنصات الإلكترونية، إذ أسهم برنامج "أبشر" في توفير ما يعادل 17 مليار ريال.<sup>(27)</sup> و بلغ إجمالي الوفورات المتحققة من مشاريع تقنيات الحكومية بنسبة وفورات 5.8% من إجمالي قيمة المشاريع نحو 2.06 مليار ريال سعودي<sup>(28)</sup>

أما عن ترتيب الدول العربية حسب كل ركيزة من ركائز مؤشر صندوق النقد العربي المركب للاقتصاد الرقمي في الدول العربية. يتبين بالخصوص تصدّر الامارات للدول العربية في الركائز الأربع المكونة للمؤشر. كما يتضح الترتيب المتقدم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الركائز الأربع لمؤشر صندوق النقد العربي المركب للاقتصاد الرقمي متفوقة على باقي الدول العربية ، وهو ما يعد انعكاساً لتطبيق استراتيجيات التحول الرقمي المتبناة في عدد من هذه الدول، إضافة إلى ارتفاع مستويات الدخل في هذه الدول بما يساعدها على المواكبة السريعة للتطورات التقنية تلك الدول في عدد من المجالات من خلال تعزيز الاستثمارات في مجال خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بما يشمل توفير التمكين الرقمي البنية الرقمية المساهمة الاقتصادية الابداع والابتكار الرقمي وأحدث شبكات الاتصالات وتطبيق مواكب لأحدث تقنيات المعلومات.

(24) World Bank, (2020). "Digital Development: The World Bank provides knowledge and financing to help close the global digital divide, and make sure countries can take full advantage of the ongoing Digital Development revolution".world bank.

(25)الهيئة العامة للإحصاء، قاعدة البيانات الإحصائية ، تقرير الناتج المحلي الإجمالي الإنتاج ،

(26) الهيئة العامة للإحصاء، قاعدة البيانات الإحصائية ، تقرير الاسهام في الناتج المحلي الإجمالي الإنتاج بالأسعار الجارية وفقاً للنشطة الاقتصادية ،

(27) منصة أبشر

(28) التقرير السنوي لمنظومة الاتصالات وتقنية المعلومات (2020) ، ص 56.

في ضوء ترتيب البلدان ، نلاحظ تقارب بلدان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتصورها لقائمة الدول العربية في مصاف التحول نحو الاقتصاد الرقمي بما يقارب الثمانين نقطة ، حيث جاء الترتيب وفقا لمؤشر صندوق النقد العربي العام للاقتصاد الرقمي كالتالي :

## جدول(2) ترتيب الدول العربية في مؤشر صندوق النقد العربي للاقتصاد الرقمي

الترتيب	الدولة	نقطة
1	الامارات	79
2	قطر	71
3	البحرين	63.9
4	السعودية	62.4
5	الكويت	54.9
6	عمان	53.7
7	الاردن	52.1
8	المغرب	51.7
9	تونس	50.9
10	مصر	49.9
11	لبنان	48
12	الجزائر	40.6
13	موريتانيا	37.5
14	اليمن	29.5

المصدر: صندوق النقد العربي (2021). نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية.

## خامسا : مكانة المملكة في مؤشرات الاقتصاد الرقمي العالمي والعربي ودول العشرين .

شهدت المملكة خطى واضحة في جهود توسع القاعدة الاقتصادية ومواكبة التحولات النوعية المدفوعة بالتسارع الرقمي حول العالم ، وكان ابرز جهود المملكة مقارنة بدول العالم خلال عام 2020م في مؤشرات الرقمنة الاقتصادية في العالم نحو المؤشرات التالية:

### جدول(3) مكانة المملكة العربية السعودية في مؤشر الاقتصاد الرقمي وفقا للمؤشرات العالمية 2020م

المرتبة العالمية	مؤشر الاقتصاد الرقمي
1	متوسط سرعة الجيل الخامس باكثر من 12 ألف برج للجيل الخامس ( 29 ) .
62	عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عام 2020 (30)
1	التنافسية الرقمية في تقرير النهوض الرقمي بين مجموعة العشرين 2020م. (31)
	المركز الاول لمبادرة العطاء الرقمي في جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات (32)
2	في الامن السيبراني للشركات ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (33)
7	متوسط سرعة الانترنت المتنقل ( 34 )
7	تمويل التطوير التقني ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (35)
8	مؤشر البنية التحتية الرقمية ضمن مؤشر تطور الحكومة الرقمية (36)
9	المهارات الرقمية ضمن تقرير التنافسية العالمي (GCR) للعام 2020 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (37) ( WEF )
14	في مؤشر التحول الرقمي للشركات ضمن الكتاب الاحصائي للتنافسية العالمية (38)
43	عالمياً في مؤشر الامم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية (39)

(29) SAUDI ARABIA 5G Experience Report  
October 2021.

- (30)البنك الدولي: "ممارسة الأعمال 2020"، مجموعة البنك الدولي، 2020، الولايات المتحدة.  
(31) التقرير السنوي لمنظومة الاتصالات وتقنية المعلومات (2020) ، ص 54  
(32)التقرير السنوي لمنظومة الاتصالات وتقنية المعلومات (2020) ، ص 54  
(33)التقرير نصف السنوي للتحول الرقمي الوطني (2020). وحدة التحول الرقمي ، وزارة الاتصالات السعودية.  
(34)التقرير السنوي لمنظومة الاتصالات وتقنية المعلومات (2020) ، ص 54.  
(35)تقرير التحول الرقمي الوطني، المملكة العربية السعودية، التقرير النصف سنوي (2020). ص 10 :14.  
(36) تقرير التحول الرقمي الوطني، المملكة العربية السعودية، التقرير النصف سنوي (2020). ص 10 :14  
(37) التقرير السنوي لمنظومة الاتصالات وتقنية المعلومات (2020) ، ص 54t  
(38)التقرير النصف سنوي التحول الرقمي الوطني، (2020). ص 10 :14  
(39) التقرير السنوي لمنظومة الاتصالات وتقنية المعلومات (2020) ، ص 137

## - مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة مقارنة بمجموعة دول العشرين

### 1 - المشاركون في الاقتصاد الرقمي :

يلعب الأفراد دورًا رئيسيًا في كل من جانبي العرض والطلب ، فهم من يقومون بالدفع مقابل المنتجات والخدمات، ويعتمدون على التقنيات الرقمية بشكل واسع الانتشار ما يؤدي إلى إطلاق الإمكانيات الكاملة للاقتصاد الرقمي.

وتُظهر عدة مؤشرات أن المواطن العادي في السعودية متصل بشكل جيد بالبيئة الرقمية ما يقدر بنحو 68% من السعوديين ينشطون على وسائل التواصل الاجتماعي<sup>(40)</sup>.

### 2 - النطاق العريض المتنقل:

يعد الوصول الحر إلى الإنترنت في المملكة من بين أعلى المعدلات في العالم مقارنة بعدة دول مثل المملكة المتحدة والصين ، حيث أن نسبة 93% من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت<sup>(41)</sup> و تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الرابعة للأفراد بين مجموعة الدول العشرين في الوصول إلى الإنترنت.

### 3 - الشركات:

التكنولوجيا تعيد تعريف نماذج الأعمال وتحولها لصناعات كاملة. لأنها تؤثر على كل من الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة ، ويجب أن تكون الشركات السعودية قادرة ليس فقط التكيف مع هذا التحول ولكن أيضًا قيادته إذا أرادوا البقاء في المنافسة. وقد كان الإنفاق على البرمجيات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، والتي يمكن استخدامه كبديل لقياس التحول الرقمي بلغ 0.4 %<sup>(42)</sup> في المملكة العربية السعودية (المركز الثامن بين دول مجموعة العشرين). هذا ، إلى جوانب أخرى ذات صلة مثل مؤشر نسبة الفنيين إلى إجمالي القوى العاملة<sup>(43)</sup> (التي تحتل المملكة العربية السعودية بها المرتبة 11) ، يدل على أن الشركات في السعودية تعمل جاهدة لتبني التحول الرقمي.

### 4 - الشركات الناشئة:

الشركات الناشئة الرقمية هي محركات للتغيير في الاقتصاد الرقمي ، من حيث تطوير وتسويق الحلول المبتكرة والاستفادة من التكنولوجيا. النظام البيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة العربية السعودية يدعم ازدياد عدد الشركات الناشئة الجديدة سنويًا ، ويوفر شبكة داعمة متنامية من الحاضنات للمستثمرين (من القطاعين العام والخاص). ومع ذلك ، هناك عدة عناصر لازالت مفقودة. منها العمليات الإدارية معقدة ، المستثمرين الجدد ذوي خبرة محدودة في العمل مع رواد الأعمال ، كما أن جذب المواهب ليس بالأمر السهل. تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة 13 بين دول مجموعة العشرين من حيث كونها "البلدان جاذبة للمبتدئين"<sup>(44)</sup> و تركز الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية بشكل أساسي على تكرار نماذج الأعمال الدولية و نماذج الأعمال الناجحة ، بدلاً من إنشاء و تطوير الملكية الفكرية الخاصة بها. علاوة على ذلك ، فإن عدد الشركات الناشئة التي بها "التكنولوجيا العميقة" أقل من 15 بالمائة. في حين أن الأعمال الحالية تعد نموذج مقلد كحل قصير

(40) We Are Social and Hootsuite (2019) Global Digital Report 2019.

(41) International Telecommunication Union (ITU), ITU World Telecommunication/ICT Indicators database (2019).

(42) IHS Markit, <https://ihsmarkit.com/index.html/ksa>.

(43) International Labour Organization, [https://www.ilo.org/gateway/faces/home/ctryHome?locale=EN&countryCode=SAU&\\_adf.ctrl-state=tdytrvcv1\\_9](https://www.ilo.org/gateway/faces/home/ctryHome?locale=EN&countryCode=SAU&_adf.ctrl-state=tdytrvcv1_9).

(44) VAP Group, Wharton School of Business, US News, Arthur D. Little analysis.

المدى لبدء تشغيل النظام البيئي ، إلا أنه لا يضع البلد ضمن البلاد المبتكرة.

## 5 - الحكومة:

تؤدي الحكومة السعودية دورًا رائدًا في التحول الرقمي بالمملكة ، والاستفادة من التقنيات الرقمية للتفاعل مع المواطنين ، وتحسين الخدمات وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء الشرائح الطبقية بالمجتمع، وتضم مبادرات مثل برنامج التحول للحكومة الإلكترونية الطموح "إبشر" حيث سمح للمملكة بالحصول على مكانة متقدمة في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية ، حيث احتلت المرتبة 36 من بين 193 بلد في أحدث تصنيف للحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة (45) بالإضافة إلى ذلك ، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى مقارنة بدول مجموعة العشرين في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءة الحكومة (46)

## 6 - البنية الأساسية:

العناصر المتعددة لتقديم خدمات وطول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي متطلب في الاقتصاد الرقمي ، بدءًا من الأجهزة المحمولة والثابتة والبنية التحتية وشبكات مراكز البيانات والأدوات مثل الهواتف الذكية وأجهزة الاستشعار وإنترنت الأشياء. وتعمل الحكومة السعودية جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص لتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتحزز المملكة تقدمًا كبيرًا في الاتصالات ، كما لوحظ في المؤشرات الرئيسية (47). إذ تعد من ضمن خطتها الوطنية للنطاق العريض ، تستثمر المملكة العربية السعودية في شبكات النطاق العريض الثابتة. ما يقرب من 60% من الأسر الألياف الضوئية المغطاة اعتبارًا من ديسمبر 2020 (مقابل 23% في عام 2016) ، بمتوسط سرعة النطاق العريض الثابت 79.6 ميجابت في الثانية اعتبارًا من الربع الرابع من عام 2020 (مقابل 21.5 ميجابت في الثانية في عام 2016). و من ناحية الجوال ، يتم تغطية 94% من السكان بواسطة تقنية الجيل الرابع 4G اعتبارًا من (الربع الرابع 2020 مقابل 77.3% في 2016) ، وكانت المملكة العربية السعودية واحدة من أول الدول التي تطلق خدمات تجارية لشبكات الجيل الخامس. بالإضافة إلى البنية التحتية للاتصالات، تخطط المملكة العربية السعودية لمعالجة النمو المتسارع للبيانات من خلال بناء المزيد من مراكز البيانات

في مايو 2018 م افتتحت SAP عملاق برمجيات الأعمال الألماني أول مركز بيانات سحابي عام في المملكة، وأعلنت جوجل عن بناء مركز بيانات البنية الأساسية في المملكة حيث أن موقع المملكة الاستراتيجي يضعها في مكانة تصبح فيها لاعباً رئيسياً في محور خدمات تكنولوجيا المعلومات والسحابة، بناءً على وصولها إلى الاتصال الدولي عبر البحر الأحمر والقرب الخليجي والمركزي لخدمات أوروبا وآسيا وأفريقيا، علاوة على ذلك فإن مشاريع جيغا قيد التطوير في جميع أنحاء المملكة، بما في ذلك نيوم، للاستفادة من أحدث التقنيات والبنية التحتية، ودمج تطبيقات البيانات والذكاء الاصطناعي في جميع جوانب الحياة العصرية من خلال شبكة من أجهزة الاستشعار وأجهزة إنترنت الأشياء الأخرى.

## 7 - البيانات:

تعد البيانات هي وقود الاقتصاد الرقمي ، وتوحيد منصات البيانات المفتوحة لضمان التوحيد والجودة مفتاح للاستفادة من تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي واستخراج افكار مفتاحية و تصنف المملكة العربية السعودية تقليديًا خلف أقرانها الإقليميين مثل الإمارات والبحرين على المؤشرات الدولية مثل درجة

(45) United Nations e-Government Survey (2018).

(46) World Economic Forum, Executive Opinion Survey.

(47) Invest Saudi (Ministry of Investment).

جهازية البيانات ، والتنفيذ والأثر<sup>(48)</sup> . ومع ذلك ، أطلقت المملكة العربية السعودية مؤخرًا عدة مشاريع لمعالجة هذه القضية. ففي عام 2019م الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) لتحديد البيانات الوطنية والذكاء الاصطناعي الاستراتيجي وتحقيق التأثير من خلال سياسات البيانات المنسقة ، وتحليلات البيانات وابتكار الذكاء الاصطناعي. SDAIA وعقدت عدة اتفاقيات تعاون مع جهات حكومية أخرى ، لتقديم حلول الاتصالات والتطبيقات المبتكرة وكذلك التدريبات في المجالات المتعلقة بإدارة البيانات ، التحليلات والذكاء الاصطناعي. تهدف هذه الجهود إلى زيادة الشفافية والاستفادة من البيانات لتحسين توفير الخدمات العامة و مشاريع الابتكار.

## 8 - المحتوى والخدمات:

توفر المحتوى والخدمات، بما في ذلك البرامج و التطبيقات والمنصات الرقمية وأحدث التقنيات مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والروبوتات حيث تعد ضرورة لجني كل الفوائد للاقتصاد الرقمي. بينما هناك عناصر أخرى تميل إلى أن تكون سلعة ، والمحتوى والخدمات أصبحت عناصر مركزية للاقتصاد الرقمي ، وتوفر ميزة تنافسية حقيقية للشركات والبلدان. يتم وضع السعودية بشكل لائق من حيث توفر المحتوى المحلي عبر الإنترنت في المرتبة الثامنة بين دول مجموعة العشرين<sup>(49)</sup> .

و من حيث تبني التقنيات الجديدة ، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة التاسعة بين دول مجموعة العشرين الأخرى. وتزداد استثماراتها في تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي المعرفي والطباعة ثلاثية الأبعاد، يتزايد AR / VR والروبوتات وتحليلات البيانات الضخمة عاقدًا بعد عام. حيث زاد إجمالي الإنفاق على هذه التقنيات من 2018 إلى 2020 ، لتصل إلى 1,150 مليون ريال سعودي<sup>(50)</sup> .

## 9 - المهارات الرقمية:

يتطلب الاقتصاد الرقمي مستخدمين ماهرين في التكنولوجيا بشكل عام، والقوى العاملة الماهرة عبر الفئات الاجتماعية المختلفة يمكنها مواكبة البيئة المتغيرة بسرعة.

وقد نفذت الحكومة عدة استراتيجيات لتطوير مهارات مواطنيها، وأحد الأهداف الرئيسية لوزارة التربية والتعليم (MoE) هي "التحول إلى التعليم الرقمي دعمًا لكل من المعلمين والطلاب"<sup>(51)</sup>. وانشئت مؤسسة رقمية مثل الجامعة السعودية الإلكترونية (SEU) التي تمنح درجات البكالوريوس والدراسات العليا عبر الإنترنت خيارات متعددة - اعتبارًا من عام 2020م وقد بلغ عدد المقيدون بها 25000 طالبًا وفقًا لليونسكو،

لذا فإن نسبة الشباب و البالغون ذوو مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات<sup>(52)</sup> في المملكة 31.43% ، ليس بعيدًا عن ركب الاقتصادات الرقمية الرائدة مثل فرنسا وكوريا الجنوبية.

ومع ذلك يبدو أن هناك تنسيق غير كاف بين المؤسسات التعليمية وأرباب العمل وفقًا لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات حيث أن 47% من المنظمات التي شملتها الدراسة في المملكة العربية

(48) Open Data Barometer 4th edition, World Wide Web Foundation.

(49) World Economic Forum, Executive Opinion Survey (2016-2017)

(50)The Online Shopper – KSA" by Ipsos

(51)Saudi Arabia National Transformation Program (NTP)

(52)18 UNESCO Institute for Statistics, 2018. This indicator relates to three types of ICT skills: using basic arithmetic formulae in a spreadsheet; finding, downloading, installing and configuring software; and writing computer programs using specialized programming language. The data is the computed averages of the three ICT skills. These refer to the proportion of youth and adults that have undertaken certain computer-related activities in a given period (e.g., the last three months)

السعودية أخذت في الاعتبار أنه تم تجهيز الخريجين المبتدئين المعينين مؤخرًا بالمهارات اللازمة للوفاء بمسؤوليات وظيفتهم. بالإضافة إلى أنه 29 % فقط من أصحاب العمل السعوديين يقدمون دورات تدريبية أو التدريب للتعويض عن هذا النقص في المهارات.

## 10 - الثقة والأمان:

تُعد المملكة العربية السعودية رائدة في مجال الأمن السيبراني ، حيث تحتل المرتبة الأولى إقليمياً والمرتبة 13 عالمياً في مؤشر الأمن السيبراني العالمي. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المكانة الرائدة ، هناك مجال للتصسين في شروط الثقة . ففي التجارة الإلكترونية شهدت المملكة العربية السعودية نموًا سريعًا في السنوات الأخيرة. ما بين عامي 2014 و 2017 ، و نما انتشار التسوق عبر الإنترنت من 18% إلى 40% (53) ومع ذلك ، لا تزال البلاد تعتمد بشكل كبير على المدفوعات النقدية عند التسليم ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم وجود ضمانات لعدم اختراق بطاقات الائتمان بين الشرائح المستهدفة الرئيسية (النساء ، الشباب والطبقات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا) ، ولكن أيضًا بسبب ثقافة تفضيل استلام البضائع قبل دفع ثمنها. بالرغم من بدائل مثل PayPal و Apple Pay و Pay- Fort و PayTabs و Cashu اكتسب Hyperpay و STC Pay زخمًا في السنوات الأخيرة ، سيكون مزيد من الثقة في المدفوعات الرقمية أمرًا أساسيًا إذا سارت التجارة الإلكترونية بسرعتها الحالية في النمو والتطور ، وستصبح العمليات أكثر أمانًا وأكثر كفاءة. بالإضافة إلى أنه في المدفوعات الرقمية نجد صعوبة لإعادة عمليات الشراء عبر الإنترنت ، وعدم الثقة في جودة المنتجات عبر الإنترنت جميعها تعيق نمو التجارة الإلكترونية ، و اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات أولية مثل إطلاق موقع "22" (Istida) لاستدعاء المنتجات المعيبة؛ و يوفر أيضًا خدمات تفاعلية للمستهلكين و التجار.

وقد أدت جائحة كورونا إلى زيادة المدفوعات الرقمية في السعودية الى 75% من إجمالي المدفوعات خلال عام 2020م . في إشارة أخرى لحدوث التحول نحو المدفوعات الرقمية حدث الانخفاض الكبير في السحوبات النقدية (-30%) مقارنة بعام 2019م. كلاهما مؤشرات قوية على أن المواطنين أصبحوا أكثر راحة مع المعاملات والمدفوعات الرقمية عبر الإنترنت.

## 11 - اللوائح والتشريعات:

يلعب النظام البيئي التنظيمي دورًا رئيسيًا في مجال التحول الرقمي وتحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية والاجتماعية و الحد من العوامل الخارجية المحتملة. وعلى الرغم من التقدم الكبير الحادث في المملكة العربية السعودية ، قد تفتقر الأطر التنظيمية الحالية إلى سرعة استيعاب الوتيرة المتزايدة لتطورات التكنولوجيا. وبالتالي نجد أن بعض المجالات الرئيسية مثل تنظيم التجارة الإلكترونية لا يزال بعيدًا عن النضج. حيث تحتل المملكة المرتبة الأخيرة بين دول مجموعة العشرين في تشريعات التجارة الإلكترونية ، نظرًا لكون أنظمتها أولية حول بيانات المستهلك ، وكذلك حماية الخصوصية والبيانات (54) وتتضمن التحديات الرئيسية التي تواجه المملكة العربية السعودية في هذا السياق تحديد التنظيمات المؤثرة القادرة على مواكبة ذلك التطور المستمر للتكنولوجيا.

## 12 - الابتكار:

تكون الابتكار في الاقتصاد الرقمي من ترويج مبادرات للبحث والتطوير والتكيف الرقمي الجديد وإيجاد حلول للاحتياجات المتغيرة عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة. و يجلب الابتكار التنافسية والديناميكية للاقتصاد الرقمي ، والمملكة العربية السعودية حددته كهدف رئيسي لرؤية 2030.

حاليًا هناك عديد من المبادرات المعمول بها لتعزيز الابتكار في القطاعات الرقمية ضمن الاستراتيجية

(53)The Online Shopper – KSA" by Ipsos.

(54)Adoption of e-commerce legislation worldwide, UNCTAD.(2020).

الرئيسية. و أحد تلك الأمثلة هو Fintech Saudi، مشروع اطلقتة البنك المركزي السعودي عام 2018 لتكون بمثابة محفز لتطوير صناعة تكنولوجيا الخدمات المالية K و من خلال هذا المشروع يدعم البنك المركزي السعودي رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية في كل مرحلة بهدف تنميتها ، بما في ذلك توفير الوضوح بشأن التكنولوجيا المالية لرجال الأعمال المحليين والدوليين ، وكذلك تعزيز إطار عمل لمساعدة رواد الأعمال على تطوير أفكار في التكنولوجيا المالية الخاصة. ومع ذلك ، يمكن أن تتحسن المملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ في هذا المجال. حيث تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة 13 في مجال طلبات براءات الاختراع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ضمن مجموعة العشرين<sup>(55)</sup> من حيث صادرات التكنولوجيا الفائقة ، و تحتل المرتبة الأخيرة في المجموعة في تعزيز نظام إيكولوجي حيوي للابتكار ومستوى بدء التشغيل وهو ما سيكون مفيداً للغاية للتحويل الاقتصادي الرقمي في المملكة العربية السعودية. و سيعيد تعريف نماذج الأعمال لمساعدة الشركات على التكيف بشكل أفضل مع احتياجات العملاء المتغيرة أو إجراء العمليات أكثر فعالية.

### 13 - الأطر المؤسسية :

الاقتصادات المتقدمة من حيث التحويل الرقمي أنشأت أطرًا مؤسسية مخصصة للتوجيه و تعزيز مبادرات التحويل الرقمي عبر الصناعات. هذا هو الحال مع المملكة المتحدة على سبيل المثال ، حيث يوجد مجلس للاقتصاد الرقمي و تعمل المجموعة الاستشارية للاقتصاد الرقمي معًا من أجل تنفيذ استراتيجية المملكة المتحدة الرقمية. بينما في المملكة العربية السعودية ، تعمل مجموعة كبيرة من المؤسسات معًا لتعزيز التحويل الرقمي. وتشمل هذه الوزارات التقليدية ، ومؤخرًا الهيئات المتخصصة مثل وحدة التحويل الرقمي (NDU). والتي تم إنشاؤها لتسريع الجهود لتحقيق أهداف رؤية 2030م و جعل المملكة أمة رقمية رائدة ذات تنوع اقتصادي. تهدف الوحدة إلى مراجعة وتقييم المبادرات المعمول بها وتحسين الاستثمارات ، ومواءمة الجهود. سيكون تمكين NDU مفتاحًا لضمان نجاح التحويل وترجمتها الى استثمارات في المنافع الاجتماعية والاقتصادية.

### 14 - التمويل والمخاطرة:

في المملكة العربية السعودية أهم دعم مالي للتحويل الرقمي يأتي من الحكومة. ففي عام 2016 ، انشيء صندوق للاستثمار في الأسهم الخاصة ، ورأس مال المشاريع ، وصناديق رأس المال الأولي لدعم وتحفيز الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة. ليتزايد اهتمام مستثمرين أجنب و أذرع رأس المال الاستثماري للشركات (CVC) في القطاع الخاص بالاستثمار في المملكة. ففي عام 2019م سجل النظام البيئي للشركات الناشئة رقمياً قياسياً على الإطلاق حول المستثمرين المشاركين في السعودية مع 41 مؤسسة في الاستثمار في الشركات الناشئة المحلية ، بزيادة قدرها 58 % مقارنة بالعام السابق بعدد 26 مؤسسة فقط بنسبة 68% ممن يستثمرون في المملكة العربية السعودية ، مع وجود 32 % من الخارج ، بشكل رئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما أظهر تمويل رأس المال الاستثماري أهمية كبيرة ، حيث بلغ 67 مليون دولار أمريكي في عام 2019م، على الرغم من أن هذا لا يزال قائماً أقل بكثير من الاقتصادات الرائدة. بالإضافة إلى بدء التمويل لاستثمارات الشركات السعودية الأعمال القائمة للتحويل الرقمي وتبني تقنيات جديدة هي رافعة رئيسية لتعزيز التحويل الرقمي عبر القطاعات. من ناحية الاستثمار في التقنيات الناشئة مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي و التحليلات المتقدمة للبيانات ، AR / VR ، الروبوتات المتقدمة ، والطباعة ثلاثية الأبعاد، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة العاشرة بين دول مجموعة العشرين.<sup>(56)</sup>

(55) World Intellectual Property Organization. [https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo\\_pub\\_gii\\_2020/sa.pdf](https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2020/sa.pdf)

(56) Arthur D Little (2021). Digital KSA: Assessment and Way Forward for the Digital Economy, [www.adl.com/DigitalKSA](http://www.adl.com/DigitalKSA).

## سادسا: محور الفرص ( الفرص الاستثمارية) والتحسينات التي سيوفرها الاقتصاد الرقمي للقطاعين العام والخاص في المملكة.

جاء ضمن الأهداف الأساسية لسياسة التحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية الانفتاح على السوق؛ ويتضمن سعي المملكة لفتح اسواق لتعزيز الاقتصاد الرقمي دوليا بما يتماشى مع التزامات المملكة ، وان تصبح المملكة الوجهة الاولى للاستثمارات الرقمية بالمنطقة ، وخلق بيئة تنافسية تسهم في ازدهار الاقتصاد الرقمي بالمملكة ، ومن أجل ذلك قامت المملكة بوضع تشريعات وأنظمة ولوائح لدعم نماذج الأعمال الجديدة التي تسهم في تنمية الاقتصاد الرقمي بالمملكة ، و ومن أجل تحقيق ذلك قامت المملكة بتيسير تطبيقات تتيح التجارة الالكترونية وتسهيل الاجراءات الحكومية لممارستها ، كما تسعى المملكة لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المجال الرقمي وتذليل العقبات وتسهيل تمويلها<sup>(57)</sup>

وتضمنت هذه الخطوات تأهيل رأس المال البشري السعودي المتخصص لسد الفجوة الرقمية بنشر الوعي والمعرفة، وتعزيز الابتكار من خلال البحث والتطوير ودعم ريادة الشركات المحلية الرقمية ، رفع جودة ومساهمة قطاع الخدمات اقتصاديا عبر تعزيز التجارة الالكترونية ورقمنة التعليم والصحة ، و زيادة تأثير التقنيات الرقمية على المجتمع من خلال رفع الوعي الرقمي بين المواطنين ، وإنشاء بيئة حاضنة لجذب الاستثمار الرقمي وتأسيس الشركات الرقمية وتعزيز الابتكار والأمن الرقمي ، ثم رفع انتشار وسرعة الانترنت بانحاء المملكة لتعزيز انواع الاستثمارات الاتية:

قائمة بأهم الفرص الاستثمارية المميزة والمحددة تحت قطاعات مختلفة لتتناسب مع متطلبات الانشطة الاستثمارية في ظل الاقتصاد الرقمي<sup>(58)</sup>

### 1 - المعلومات وتقنية الاتصالات

### 2 - التجارة الالكترونية

### 3 - السياحة وجودة الحياة

### 4 - المدن الذكية

### 5 - التعليم عن بعد

### 6 - رأس المال البشري والابتكار

(57) سياسة الاقتصاد الرقمي بالمملكة العربية السعودية (1442). وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

(58) وزارة الاستثمار السعودية ،

## سابعاً: نتائج المسح الميداني:

### - منهج المسح الميداني :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي لآراء عينة من الشركات ، والمقابلات الشخصية لعينة من خبراء وأكاديميين ذوي صلة بالاقتصاد الرقمي .

### - الاداة :

تم تصميم استبيان تضمن عدة محاور أولها محور البيانات الديموجرافية للشركات التي تستخدم الاقتصاد الرقمي ونسبة الأعمال الالكترونية ، والمحور الثاني هدف إلى تحديد مساهمة الاقتصاد الرقمي في التعاملات الاقتصادية و معرفة مدى التسهيلات التي تقدمها الدولة لتعزيز وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الرقمي ، والمحور الثالث هدف لتحديد الآفاق المستقبلية للاقتصاد الرقمي في المملكة ، فضلاً عن المحور الرابع التحديات التي تقابل الاقتصاد الرقمي ، والطول المقترحة، واخيراً محور الآثار المترتبة على تفعيل الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية . وجاءت النتائج كالتالي :

### - الأنشطة التجارية الممثلة في العينة :

وزعت العينة على(385) شركة مختلفة الأنشطة الاقتصادية أهمها النشاط التجاري وجاء بنسبة (42.6%) من إجمالي العينة، يليها النشاط الخدمي بنسبة(22.1%) ، ثم النشاط الصناعي بنسبة(9.9%)، والتقني بنسبة(4.2%) من إجمالي العينة ، وجاء أقلهم عددا الأنشطة الترفيهية، والرياضية، ثم الزراعية، كما يوضح الجدول رقم (4) ، وبالتالي مثلت العينة غالبية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص .

### جدول (4) توزيع العينة وفقاً للأنشطة الاقتصادية

النسبة %	التكرارات	نوع النشاط
42.6	164	تجاري
3.6	14	استشاري
14	54	مقاولات وعقارات
9.9	38	صناعي
22.1	85	خدمي
4.2	16	تقني
0.3	1	ترفيهي
0.5	2	رياضي
1	4	زراعي
1.8	7	أخرى
100	385	الإجمالي

## - الكيان القانوني للشركات :

تضمنت العينة عديد من أنواع الكيانات القانونية للشركات؛ جاء أهمها الشركات ذات مسؤولية محدودة بنسبة (40.8%) من العينة الكلية ، ثم جاءت المؤسسات الفردية بنسبة (33.5%) ، ثم الشركات المساهمة بنسبة (12.2%) ، و جاءت اقل الكيانات القانونية لشركات المحاصة ، والشركات التعاونية ، والشركات الاجنبية كما يوضح الجدول رقم (5) ، وبالتالي مثلت العينة غالبية اشكال الكيانات القانونية للشركات.

### جدول (5) توزيع العينة وفقا للكيان القانوني للشركات

النسب %	التكرارات	الكيان القانوني للشركات
3.9	15	شركة تضامن
12.2	47	شركة مساهمة
40.8	157	شركة ذات مسؤولية محدودة
0.8	3	شركة المحاصة
1	4	شركة تعاونية
2.3	9	شركة ذات راس مال قابل للتغير
1	4	شركة اجنبية
33.5	129	مؤسسة فردية
4.4	17	أخرى
100	385	الإجمالي

## 1 - مساهمة الاقتصاد الرقمي في التعاملات الاقتصادية.

اشارت نتائج العينة أن نسبة التعاملات الالكترونية بالقطاع الخاص يمثل نحو 75.9% وفقا لرأي العينة من مختلف الشركات جاء اعلى نسب التعاملات الالكترونية في الشركات المختلفة ، ثم الترفيهية ، ثم التقنية ، في حين جاء اقل التعاملات الالكترونية في الأنشطة الرياضية ، والتجارية ، كما يوضح الجدول رقم (6) .

كما أظهرت النتائج أن متوسط حجم العمالة السعودية 61.3 عامل لكل شركة، حيث تركزت العمالة السعودية في قطاعات الترفيه ، والتقنية ، وتساوت مع العمالة الاجنبية في القطاع الخدمي ، في حين جاء متوسط العمالة غير السعودية نحو 300.1 عامل لكل شركة، وتركزت في قطاعات المقاولات والقطاع الصناعي ، ثم الزراعي .

كما جاء متوسط أعمار الشركات نحو 29 عام ، و جاء اكثرهم عمرا في الشركات الزراعية ، والتجارية ، والمقاولات .

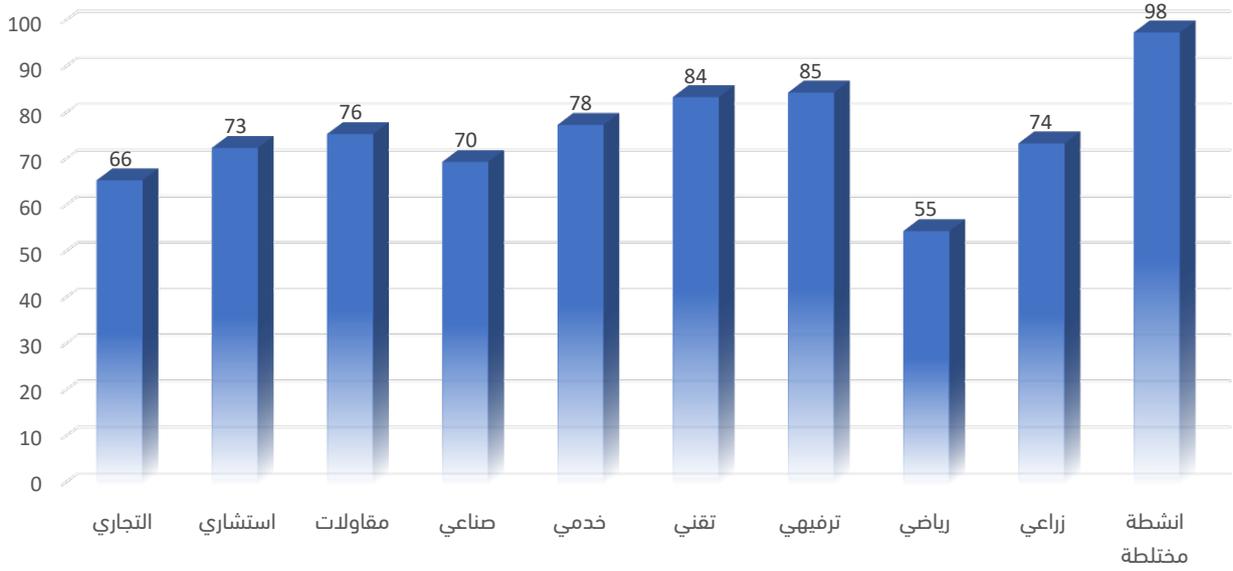
اشارت النتائج ان متوسط التعاملات الالكترونية على مستوى العينة والتي بلغ نحو 75.9% من العينة ، بزيادة قدرها نحو 11.6 % مقارنة بما ذكره<sup>(52)</sup> تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي في المملكة مقارنة بمجموعة دول العشرين والسابق ذكره بالتقرير ان نسبة التعاملات الالكترونية بالمملكة 68% عام 2019 ، وبالتالي يعتبر ذلك الزيادة منطقية خلال الوقت الراهن لتطبيق الاستبيان يناير 2022 .

كما جاءت النتائج أن الغالبية العظمى من الشركات تعمل في الاقتصاد الرقمي منذ 3 سنوات تقريبا ، كما يوضح الجدول رقم (6) .

## جدول (6) مؤشرات نسبة التعاملات الالكترونية وفترة التعامل في الاقتصاد الرقمي وفقا لنوع الشركات

نشاط الشركة	عدد الشركات	عمر الشركة / سنوات	متوسط عدد العمالة السعودية	متوسط عدد العمالة غير السعودية	نسبة التعاملات الالكترونية في الشركات وفقا لانشطتها بالعينة %	فترة التعامل في الاقتصاد الرقمي / سنوات
التجاري	164	44	18	46	66	3
استشاري	14	13	28	62	73	3
مقاولات	54	42	56	1737	76	3
صناعي	38	38	294	836	70	3
خدمي	85	36	58	60	78	3
تقني	16	14	23	18	84	3
ترفيهي	1	1	66	0	85	1
رياضي	2	4	5	6	55	2
زراعي	4	80	27	98	74	3
انشطة مختلطة	7	19	38	138	98	4
المتوسط	385	29.1	61.3	300.1	75.9	2.8

(59) We Are Social and Hootsuite (2019), Global Digital Report (2019), world bank.



## شكل (2) نسبة التعاملات الالكترونية من اجمالي التعاملات الكلية وفقا لرأي العينة %

### 2 - التسهيلات التي تقدمها الدولة لتعزيز وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الرقمي.

أشارت النتائج أن أهم التسهيلات التي تقدمها الدولة لتعزيز وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الرقمي جاءت بموافقة عامة بلغت نسبتها نحو (85.7%) وفقا لرأي العينة ، وجاء أعلى الموافقات في نشر الثقافة الرقمية بهدف تحسين جودة الحياه بأهمية نسبية بلغت نحو (93%) ، ثم جاء تطوير البنية التحتية للاتصالات بكافة ارجائها بأهمية نسبية بلغت نحو (91%) ، ثم إنشاء تطبيقات الأجهزة الذكية لتيسير عمليات التحول الرقمي بنسبة (89.5%) وفقا لدرجة تقييم العينة ، إلى أن جاءت اقل التسهيلات في سهولة الحصول على الائتمان البنكي عبر التعاملات الرقمية بنسبة (81%) ، وفي تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة للتحول الرقمي بنسبة (82%) وفقا لدرجة تقييم العينة . كما يوضح الجدول رقم (7).

## جدول (7) درجات موافقة العينة على التسهيلات التي تقدمها الدولة لتعزيز وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الرقمي

الاهمية النسبية %	درجة الموافقة					تكرار	العبارات	م
	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	%		
اولا: التسهيلات التي تقدمها الدولة لتعزيز وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الرقمي								
92.9	0	4	10	115	258	تكرار	نشر الثقافة الرقمية بهدف تحسين جودة الحياة.	1
	0.00	1.04	2.60	29.87	67.01	%		
85.0	1	2	65	148	169	تكرار	خلق بيئة رقمية آمنة وموثوقة للقطاع العام والخاص.	2
	0.26	0.52	16.88	38.44	43.90	%		
84.3	4	2	42	197	140	تكرار	التدريب والتعليم المدرسي والجامعي على أساليب التعامل في الرقمنة الاقتصادية	3
	1.04	0.52	10.91	51.17	36.36	%		
85.2	2	5	53	156	169	تكرار	إنشاء منصات إلكترونية للتواصل مع الشركات المحلية والأجنبية لزيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية	4
	0.52	1.30	13.77	40.52	43.90	%		
84.3	2	2	50	189	142	تكرار	إعداد نماذج لتسجيل المشاريع والمساهمات الانسانية التنموية.	5
	0.52	0.52	12.99	49.09	36.88	%		
84.5	2	8	52	158	164	تكرار	الشفافية في عرض البيانات	6
	0.52	2.08	13.51	41.04	42.60	%		
87.4	0	5	33	161	186	تكرار	تقديم خدمات صحية وتعليمية وخدمات المدفوعات الحكومية عبر المنصات الإلكترونية	7
	0.00	1.30	8.57	41.82	48.31	%		
87.3	1	2	32	170	180	تكرار	دعم البنية التنظيمية بالمملكة لتيسر خطوات التحول الرقمي	8
	0.26	0.52	8.31	44.16	46.75	%		
84.9	0	3	53	175	154	تكرار	يوجد تشريعات وقوانين تدعم التحول الرقمي بالمملكة بجودة عالية.	9
	0.00	0.78	13.77	45.45	40.00	%		
85.0	5	2	40	183	155	تكرار	يشعر المواطن بالثقة والأمان في تعاملاته عبر الانترنت	10
	1.30	0.52	10.39	47.53	40.26	%		
91.1	0	1	17	134	233	تكرار	تعمل المملكة على تطوير البنية التحتية للاتصالات بكافة ارجائها	11
	0.00	0.26	4.42	34.81	60.52	%		

81.2	2	6	95	145	137	تكرار	تدريب المواطنين على تقنية المعلومات والاقتصاد الرقمي	12
	0.52	1.56	24.68	37.66	35.58	%		
84.8	0	1	51	188	145	تكرار	إنشاء النموذج التنظيمي بما يتلائم مع تكنولوجيا المعلومات	13
	0.00	0.26	13.25	48.83	37.66	%		
89.5	0		23	157	205	تكرار	إنشاء تطبيقات الأجهزة الذكية تيسر عمليات التحول الرقمي	14
	0.00	0.00	5.97	40.78	53.25	%		
86.9	0	4	28	185	168	تكرار	دعم التوجه إلى الحكومة الإلكترونية بكافة المعاملات.	15
	0.00	1.04	7.27	48.05	43.64	%		
85.9	1	2	39	183	160	تكرار	سهولة وممارسات الأعمال التجارية عبر منصات التسويق الإلكتروني بالمملكة.	16
	0.26	0.52	10.13	47.53	41.56	%		
81.1	5	10	54	205	111	تكرار	سهولة الحصول على الائتمان البنكي عبر التعاملات الرقمية.	17
	1.30	2.60	14.03	53.25	28.83	%		
82.1	4	10	46	207	118	تكرار	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة للتحول الرقمي	18
	1.04	2.60	11.95	53.77	30.65	%		
85.7	الاهمية النسبية العامة للمحور							

### 3 - الآفاق المستقبلية للاقتصاد الرقمي في المملكة.

يُبرز هذا القسم الخصائص العديدة المصاحبة للاقتصاد الرقمي ، مركزاً على تطور المملكة باتخاذ أسلوب جديد ومحسّن لتسريع مراحل التطور المتعلقة بالتحول الرقمي، وذلك من خلال تبني وتنفيذ أحدث أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تساعد في تسهيل الآليات الشاملة للتحول الرقمي، والبدء في إطلاق اقتصاد متعطش للمعرفة ولغة تجارة إلكترونية مغامرة. كما سيلقي هذا القسم الضوء على تجربة الاقتصاد الرقمي والمتوقع منها في المستقبل من وجه نظر شركات القطاع الخاص كما يلي:

حيث أشارت نتائج محور الآفاق المستقبلية للاقتصاد الرقمي في المملكة إلى موافقة العينة بنسبة عامة بلغت نسبتها 88.6% علي الافاق المقترحة ، وجاء أعلى الموافقات في كون الاقتصاد الرقمي يضع المملكة في تصنيفات الدول المتقدمة عام 2030م بنسبة موافقة بلغت نحو 95.3% ، ثم ازدهار صناعة الاقتصاد الرقمي في المملكة بنسبة 91.7% ، يليها فتح أفاق الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 90.4% ، إلى أن جاءت نسبة الموافقات في توفير قواعد بيانات دقيقة للاقتصاد الرقمي بالمملكة بنسبة 86.3% من الاجمالي العام ويعتبر ذلك موافقة بدرجة عالية على بنود الافاق المستقبلية للاقتصاد الرقمي بالمملكة ، وسن تشريعات لحماية الملكية الفكرية وحماية أمن وسرية البيانات وقوانين الدفع الرقمي وتفعيلها بالمملكة بنسبة 87% وفقاً لرأي العينة ، كما بالجدول رقم (8) مما يوضح أن قليل من أفراد العينة لديهم تخوف من شفافية البيانات وتأمينها في حالة تطبيق الاقتصاد الرقمي بشكل كامل .

## جدول (8) نسب وتكرارات استجابات العينة على محور الافاق المستقبلية للاقتصاد الرقمي بالمملكة

الاهمية النسبية %	درجة الموافقة					تكرار	العبارات	م
	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	%		
<b>ثانياً: الآفاق المستقبلية للاقتصاد الرقمي في المملكة</b>								
95.3	0	1	10	68	306	تكرار	الاقتصاد الرقمي يضع المملكة العربية السعودية في تصنيف الدول المتقدمة 2030	1
	0.00	0.26	2.60	17.66	79.48	%		
88.1	0	0	73	84	228	تكرار	الاقتصاد الرقمي يضمن التأهيل لمواكبة التغيرات التقنية	2
	0.00	0.00	18.96	21.82	59.22	%		
85.9	0	2	37	191	155	تكرار	توفر نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار	3
	0.00	0.52	9.61	49.61	40.26	%		
89.8	0	2	20	151	212	تكرار	رفع جودة الحياة للمواطنين	4
	0.00	0.52	5.19	39.22	55.06	%		
90.4	0	1	27	127	230	تكرار	فتح آفاق الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	5
	0.00	0.26	7.01	32.99	59.74	%		
89.2	0	2	28	146	209	تكرار	تخفيض تكاليف التعامل الورقي بإبداله بالرقمي السريع.	6
	0.00	0.52	7.27	37.92	54.29	%		
88.4	0	1	35	151	198	تكرار	اتاحة الفرصة للابتكار الرقمي	7
	0.00	0.26	9.09	39.22	51.43	%		
87.5	0	1	32	173	179	تكرار	إنشاء جيل المواطن الرقمي	8
	0.00	0.26	8.31	44.94	46.49	%		
89.0	0	0	30	151	204	تكرار	تقديم الخدمات السريعة ومواجهة الأزمات وتقديم حلول مبتكرة لها	9
	0.00	0.00	7.79	39.22	52.99	%		
87.7	0	3	24	180	178	تكرار	زيادة فاعلية التكتلات الاقتصادية العالمية والمحلية	10
	0.00	0.78	6.23	46.75	46.23	%		
91.7	0	1	15	126	243	تكرار	ازدهار صناعة الاقتصاد الرقمي في المملكة	11
	0.00	0.26	3.90	32.73	63.12	%		

86.8	0	0	65	124	196	تكرار	ازدهار الخدمات الحكومية في الاقتصاد الرقمي	12
	0.00	0.00	16.88	32.21	50.91	%		
87.7	0	0	42	153	190	تكرار	ترسيخ خدمات الحكومة الالكترونية بجميع مجالات الحياة	13
	0.00	0.00	10.91	39.74	49.35	%		
87.0	0	2	36	173	174	تكرار	تحويل المدن السعودية الى مدن رقمية ذكية	14
	0.00	0.52	9.35	44.94	45.19	%		
89.1	1	1	22	158	203	تكرار	توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة فئات المجتمع بتكلفة مناسبة	15
	0.26	0.26	5.71	41.04	52.73	%		
87.0	0	1	34	180	170	تكرار	سن تشريعات لحماية الملكية الفكرية وحماية أمن وسرية البيانات وقوانين الدفع الرقمي وتفعيلها بالمملكة	16
	0.00	0.26	8.83	46.75	44.16	%		
86.3	1	3	29	193	159	تكرار	توفير قواعد بيانات دقيقة للاقتصاد الرقمي بالمملكة	17
	0.26	0.78	7.53	50.13	41.30	%		
88.6	الاهمية النسبية العامة للمحور							

#### 4 - التحديات التي تواجه المملكة في مجال الاقتصاد الرقمي وأثرها في بناء بيئة استثمارية رقمية جاذبة وشمولية.

أظهرت النتائج أن تحديات الاقتصاد الرقمي وافقت عليها العينة بنسبة عامة ضعيفة بلغت نحو(53.4%) من العينة الكلية، مما يشير الى أن التحديات امام الاقتصاد الوطني ليست كبيرة، وجاءت الموافقة على التحديات في ضعف البنية التحتية للتحول الرقمي بنسبة (63.2%) وفقا لرأي العينة مما يشير الى ان ضعف البنية التحتية ليست كبيرة ، وترى العينة أنه حتى الان لم تصل البنية التحتية إلى نسبة 100% ، ثم ارتفاع تكاليف استخدام الانترنت لبعض الأفراد يعوق التحول الرقمي بشكل كامل بنسبة(59.7%) ، ثم عدم تساوي الفرص بين الشركات والحكومات في جميع عمليات الرقمنة(59.2%)، في حين جاء أقل الموافقات للتحديات في عدم مناسبة ممارسات الأعمال المختلفة لكل مؤسسة وشركة تعوق التحول الرقمي بنسبة(46.8%) ، ثم المؤسسات الخاصة والحكومية ليس جاهزة للتحويل بشكل كامل للتحويل الرقمي بنسبة(47.5%) من الموافقات ، كما يوضح الجدول رقم (9) .

## جدول (9) درجة موافقات العينة على تحديات الاقتصاد الرقمي

الاهمية النسبية %	درجة الموافقة					تكرار	العبارات	م
	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	%		
<b>ثالثاً: معوقات الاقتصاد الرقمي</b>								
63.2	101	0	123	58	103	تكرار	ضعف البنية التحتية للتحويل الرقمي	1
	26.23	0.00	31.95	15.06	26.75	%		
59.7	119	0	94	111	61	تكرار	ارتفاع تكاليف استخدام الانترنت لبعض الافراد يعوق التحويل الرقمي بشكل كامل	2
	30.91	0.00	24.42	28.83	15.84	%		
56.9	133	0	103	92	57	تكرار	احتكار وحواجز سوق الانترنت تمنع كثير من المتسوقين من التسوق الالكتروني	3
	34.55	0.00	26.75	23.90	14.81	%		
57.9	132		105	72	76	تكرار	معوقات في الخصوصية وأمن البيانات	4
	34.29	0.00	27.27	18.70	19.74	%		
59.2	119	0	110	89	67	تكرار	عدم تساوي الفرص بين الشركات والحكومات في جميع عمليات الرقمنة	5
	30.91	0.00	28.57	23.12	17.40	%		
49.5	115	106	97	0	67	تكرار	ضعف الاقبال على التعلم والتدريب لاستخدام التكنولوجيا الرقمية	6
	29.87	27.53	25.19	0.00	17.40	%		
56.7	130	0	117	80	58	تكرار	ضعف المشاركة والتعاون من القطاع الخاص والحكومي على التحويل للاقتصاد الرقمي	7
	33.77	0.00	30.39	20.78	15.06	%		
47.5	118	118	92	0	57	تكرار	المؤسسات الخاصة والحكومية ليس جاهزة للتحويل بشكل كامل للتحويل الرقمي	8
	30.65	30.65	23.90	0.00	14.81	%		
48.4	116	120	85	0	64	تكرار	يوجد فجوة في المواهب والابتكار من قبل المواطنين للتحويل الرقمي	9
	30.13	31.17	22.08	0.00	16.62	%		
46.8	121	118	93	0	53	تكرار	عدم مناسبة ممارسات الأعمال المختلفة لكل مؤسسة وشركة تعوق التحويل الرقمي	10
	31.43	30.65	24.16	0.00	13.77	%		

51.4	126	83	91	0	85	تكرار	التحول الرقمي ليس سهلا ويحتاج لوقت طويل	11
	32.73	21.56	23.64	0.00	22.08	%		
48.8	110	122	90	0	63	تكرار	نقص التشريعات والسياسات الداعمة للتحويل الرقمي الكامل بالمملكة	12
	28.57	31.69	23.38	0.00	16.36	%		
48.6	128	103	84	0	70	تكرار	نقص الحوافز الحكومية للمستثمرين في مجال الاقتصاد الرقمي	13
	33.25	26.75	21.82	0.00	18.18	%		
53.4	الاهمية النسبية العامة للمحور							

### 5- الحلول المقترحة لدعم أوجه الاقتصاد الرقمي :

اقتُرحت العينة أن أفضل الحلول المقترحة لدعم أوجه الاقتصاد الرقمي هو التدريب والتعليم بمجال الاقتصاد الرقمي بشكل واسع وشامل بنسبة (15.7%) من حجم العينة ، ثم جاءت أهم الحلول في سن قوانين وتشريعات قوية للتعامل مع الاقتصاد الرقمي بنسبة (13.1%) من حجم العينة ، ثم مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها بنسبة (11.5%) وفقا لما أشارت إليه العينة من أولويات في الحلول المقترحة كما يوضح الجدول رقم (10) .

## جدول (10) مقترحات العينة حول الحلول المقترحة لدعم أوجه الاقتصاد الرقمي

النسبة %	الحلول المقترحة لدعم اوجه الاقتصاد الرقمي
15.7	التدريب والتعليم بمجال الاقتصاد الرقمي بشكل واسع وشامل
6.3	تقوية البنية التحتية
10.5	تسهيل المعاملات الحكومية وتكون الموافقات اسرع والموظفين تكون خبرتهم أعلي
2.6	تخفيض أسعار الانترنت وزيادة البرامج والتطبيقات
5.8	توفير تطبيقات اكثر أمانا لحماية بيانات العملاء
9.4	عمل حوافز ومكافآت للشركات ودعمهم أكثر
13.1	سن قوانين وتشريعات قوية للتعامل مع الاقتصاد الرقمي
11.5	مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها
8.4	تبسيط البرامج الحكومية لكي نستطيع التعامل معها
4.2	زيادة الوعي التقنى فى أوساط الشباب
4.2	تعميم العمل إلكترونيا
5.0	ربط التعليم الالكتروني بسوق العمل مع وجود مرونة فى البرامج
3.1	زيادة ثقافة المواطن
100.0	الاجمالي

### 5 - الآثار المتوقعة لدعم الاقتصاد الرقمي على خلق بيئة استثمارية ملائمة بالمملكة

أظهرت بيانات ما اقترحه العينة حول الآثار المتوقعة لدعم الاقتصاد الرقمي على خلق بيئة استثمارية ملائمة للمملكة و أن أهم الآثار هي أن الاقتصاد يكون كله تحت رؤية الدولة مع تنوع مجالات العمل بنسبة(10.26%) من العينة ، يليها ازدهار التجارة الالكترونيه ، و تطوير البنية التحتية للاقتصاد الرقمي بنسب بلغت نحو(9.62%) لكل منهما من اجمالي مقترحات العينة ، بالإضافة إلى خلق جيل متعمق بالاقتصاد الرقمي ،و تصبح المملكة مرتبطة بالاقتصاد العالمي وتسهيل التبادل الاقتصادي وتقوية الشركات الموجوده بالمملكة ، تعزيز ثقه المستثمرين في الاقتصاد الرقمي بنسبة(8%) وفقا لمقترحات العينة كما بالجدول رقم (11)

## جدول (11) مقترحات العينة حول الآثار المتوقعة لدعم الاقتصاد الرقمي على خلق بيئة استثمارية ملائمة بالمملكة

النسبة %	الحلول المقترحة لدعم اوجه الاقتصاد الرقمي
8.01	خلق جيل متعمق بالاقتصاد الرقمي
9.62	ازدهار التجاره الالكترونية
6.41	تقليل تكاليف المعاملات الورقية واختصار للوقت والمجهود
4.81	ارتفاع الدخل للشركات وتحسن الخدمة للعميل
6.41	المقدرة على تجاوز اي ازمة اقتصادية تحدث في المستقبل
3.21	ازدياد الرفاهية وإنجاز كل المعاملات فى وقت قليل
10.26	الاقتصاد يكون كله تحت رؤية الدولة مع تنوع مجالات العمل
3.85	الحركة الاقتصادية تكون أسهل وأفضل وأسرع وتظهر في السوق وظائف تساعد على تقليل البطالة
5.77	القدرة على تغطية جميع المجالات
3.21	القدرة على تقليل التلوث البيئي وتقليل الزحام المروري
6.41	النمو السريع للاقتصاد ليضاهي الاقتصاد العالمي
8.01	لتصبح المملكة مرتبطة مع الاقتصاد العالمي، ولتسهيل التبادل الاقتصادي ولتقوية الشركات الموجودة بالمملكة
9.62	تطوير البنية التحتية للاقتصاد الرقمي
8.01	تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الرقمي
6.41	تفعيل الرقابة على الاقتصاد العام
100.00	الاجمالي

## 6 - الفرص والتحسينات التي سيوفرها الاقتصاد الرقمي للقطاعين العام والخاص في المملكة.

المقابلات الشخصية :

تم عمل (9) مقابلات شخصية مع خبراء وأكاديميين في جهات حكومية وغير حكومية ذات صلة. وقد تمت مقابلة خبير واحد أو أكثر في كل جهة بهدف معرفة رؤيتهم الحالية والمستقبلية للاقتصاد الرقمي من حيث نقاط القوة، والضعف، والتهديدات والفرص التي تأتي من وراء الاقتصاد الرقمي، وجاءت النتائج من تحليل SWOT كالتالي:

### جدول (12) التحليل البيئي للاقتصاد الرقمي في المملكة

نقاط القوة :	نقاط الضعف :
<p>1 - توفير الجهد ورفع الإنتاجية والكفاءة</p> <p>2 - التوسع في الاحاطة وإدماج الجميع .</p> <p>3 - توسيع نطاق السوق.</p> <p>4 - الاستفادة من جميع الموارد المتاحة بأقل التكاليف .</p> <p>5 - الحوكمة وولاية الدولة على المال العام، والرقابة</p> <p>6 - تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع المستوى الانتاجي وزيادة فرص الاستثمار</p>	<p>1 - ارتفاع مستوى البطالة في الأجل القصير.</p> <p>2 - عدم اقتناع البعض بالاقتصاد الرقمي واستخدام التكنولوجيا والرغبة في استخدام الاساليب التقليدية .</p> <p>3 - عدم توعية القطاع الخاص بأهمية الاقتصاد الرقمي.</p> <p>4 - زيادة التكلفة في انشاء البنية التحتية نتيجة استيرادها من الخارج .</p> <p>5 - ضعف البنى التقنية .</p> <p>6 - ضعف أنظمة الحماية وأمن المعلومات مما قد يؤدي إلى مشاكل اقتصادية نتيجة للاختراقات</p>
التهديدات :	الفرص :
<p>1 - ضعف التنافسية مع الدول الاعلى تقدما.</p> <p>2 - تأثير سلبي على تنافسية الشركات الوطنية.</p> <p>3 - عدم امتلاك أدوات المنافسة التجارية العالمية.</p> <p>4 - ارتفاع تكاليف خدمات الاتصالات</p> <p>5 - ضعف البنية التحتية في قطاع الكهرباء</p> <p>6 - الأثر الكبير للآزمات الاقتصادية الخارجية غير المتوقعة على الاقتصاد الرقمي .</p>	<p>1 - الاستفادة من التجارب العالمية وتبني الأنظمة الرقمية الناجحة وكذلك سهولة الإتصال مع الشركات العالمية.</p> <p>2 - التوسع في تطبيقات الاقتصاد الرقمي.</p> <p>3 - توسيع نطاق السوق السعودي محليا وعالميا</p> <p>4 - الاندماج في الاقتصاد العالمي بسهولة ويسر.</p> <p>5 - فرص النمو لريادة الاعمال.</p> <p>6 - تمكين المرأة من العمل في جميع المجالات</p> <p>7 - فتح آفاق إستثمارية وتوظيف الكوادر المؤهلة المتخصصة.</p>



## التوصيات وفقا لراء العينة والخبراء في مجال الاقتصاد الرقمي :

- تقديم تدريب ومناهج تعليم في مجال الاقتصاد الرقمي بشكل واسع وشامل لتهيئة بنية تحتية عميقة للاقتصاد الرقمي.
- توفير تطبيقات أكثر أمانا لحماية بيانات العملاء.
- الاهتمام بالتعليم التقني في مجال الشبكات والأمن السيبراني.
- إنشاء صناعات إلكترونية داخل المملكة لتواكب التكنولوجيا العالمية وتقلل تكاليف الاستيراد وتخلق فرص عمل.
- إنشاء بنوك خاصة لتمويل التحول الرقمي بها كوادر فنية متخصصة في تقنية الاقتصاد الرقمي.
- وضع خطط وبدائل في حالة الازمات الاقتصادية العالمية من خلال الاقتصاد الرقمي.
- رسم خريطة استثمارية يشارك بها القطاع الخاص في مجال التقنية والاقتصاد الرقمي لتوجيه رواد الاعمال نحو الفرص الاستثمارية المتاحة والمشاركة مع الحكومة لتقديم الخدمات الحكومية.
- تعزيز المهارات الرقمية للعاملين في مجال التعليم .
- إطلاق برامج تدريبية للبالغين لتعزيز الإدماج الرقمي.
- تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البرمجيات والتحول الرقمي.
- مراجعة اللوائح والتشريعات المنظمة للاقتصاد الرقمي في المملكة، بما يتواءم مع التطورات التقنية وتدعم قطاع الأعمال نحو التحول الرقمي.

## قائمة المراجع:

### العربية :

1. برنامج التحول الوطني (2020) برامج تحقيق الرؤية.
2. البنك الدولي، تقرير "ممارسة الأعمال 2020"، مجموعة البنك الدولي، الولايات المتحدة.
3. البوابة الموحدة للخدمات
4. التقرير النصف سنوي للتحول الرقمي (2020). المنصة الوطنية الموحدة
5. عدنان مصطفى البار، الاقتصاد الرقمي ونظم المعلومات. جامعة الملك عبد العزيز.
6. منظمة الاوسكو، تقرير الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية، منظمة الأمم المتحدة
7. المنصة الوطنية المتحدة
8. مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي (2020). كوفيد 19 وضرورة التحول الى الاقتصاد الرقمي. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. القاهرة.
9. موقع ابشر
10. موقع منصة يسر
11. موقع المركز الوطني للتصديق الرقمي
12. موقع مركز آمر
13. موقع وزارة الاتصالات السعودية. التقرير السنوي لمنظومة الاتصالات وتقنية المعلومات (2020)
14. موقع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية
15. موقع مكتب ادارة البيانات الوطنية
16. موقع هيئة الاتصالات السعودية، الإطار التنظيمي لإنترنت الأشياء.
17. موقع وزارة الاستثمار السعودية، فرص الاستثمار (2022).
18. الهيئة العامة للإحصاء، تقرير الناتج المحلي الإجمالي الإنتاج تقرير الاسهام في الناتج المحلي الإجمالي الإنتاج بالأسعار الجارية وفقا للأنشطة الاقتصادية.
19. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، سياسة الاقتصاد الرقمي بالمملكة العربية السعودية

## الأجنبية :

1. Arthur D. (2020). Little analysis, VAP Group, Wharton School of Business, US News.
2. Arthur D Little (2021). Digital KSA: Assessment and Way Forward for the Digital Economy,
3. Basic Law of Governance (1992).
4. Global Digital Report. (2019). We Are Social and Hootsuite, available at
5. International Telecommunication Union (ITU), World Telecommunication/ICT Indicators Database 2019 (23th edition/December 2019).
6. IHS Markit,(2020).
7. International Labour Organization,
8. John Wargin & Dirk Dobiéy (2001). E-business and change – Managing the change in the digital economy, Journal of Change Management, 2:1, 72-82, DOI: 10.1080/714042483.
9. OECD, (2020). "A Roadmap Toward A Common Framework for Measuring The Digital Economy", Report for the G20 Digital Economy Task Force Saudi Arabia, 2020, available at:
10. National Data Management Office Data Management and Personal Data Protection Standards(2021). Version 1.5, January .
11. National Data Governance Interim Regulations, version 1. (2020).
12. SAUDI ARABIA 5G Experience Report  
October )2021(.
13. The Online Shopper – KSA .)2020
14. United Nations e-Government Survey (2018). gearing e-government to support transformation towards sustainable and resilient societies. economic and social affairs, UN. available at
15. UNESCO Institute for Statistics, (2018). types of ICT skills:
16. UNCTAD. (2020). Adoption of e-commerce legislation worldwide
17. World Bank, (2020). "Digital Development: The World Bank provides knowledge and financing to help close the global digital divide, and make sure countries can take full advantage of the ongoing Digital Development revolution". world bank.
18. World Economic Forum (2020). Executive Opinion Survey, World Economic Forum.
19. World Wide Web Foundation (2017). Open Data Barometer 4th edition,
20. World Intellectual Property Organization.



غرفة الرياض

Riyadh Chamber

مركز الاتصال الموحد | in t f s y @  
9 2 0 0 4 5 6 5 | riyadhchamber